وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

# الأزمات السياسية بين الجزائر وفرنسا خلال القرن السابع عشر ميلادي وأثرها على العلاقة بينهما

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبتين

- فاطمة الزهراء بوعامر
- حورية هواري

إشراف الاستاذ:

د/ بن قومار جلول

| اسم ولقب الأستاذ | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|
| د/ أحمد دمانة | رئيسًا | جامعة غرداية |
| د/ جلول بن قومار | مشرفًا | جامعة غرداية |
| د/إبراهيم طاس | مناقشا | جامعة غرداية |

الموسم الجامعي:

1440-1441ه/ 2019-2020م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

# الأزمات السياسية بين الجزائر وفرنسا خلال القرن السابع عشر ميلادي وأثرها على العلاقة بينهما

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبتين:

- فاطمة الزهراء بوعامر
- حورية هواري

إشراف الاستاذ:

د/ بن قومار جلول

الموسم الجامعي:

1440-1441ه/ 2019-2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى والديا الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما

إلى اخواتي كل واحد باسمه

إلى كل الأقارب

إلى أستاذي المشرف

وإلى كل أصدقائي وزملائي وكل من قدم لي يد العون وساندي ولو بكلمة الطيبة في مشواري الدراسي

وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد أهدي هذا العمل.

**حورية هواري**

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل أفراد أسرتي

إلى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي أثناء دراستي في الجامعة

إلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة

إلى كل من أنار دربي، ومن كان له الفضل في تعليمي من معلمين وأساتذة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع

**فـاطــمة الزهـراء**

## كلمة شكر وتقدير:

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم، ووهبنا التوفيق والسداد وأعاننا على إتمام هذا البحث البحت

نتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الإمتنان، وجميل التقدير والإحترام، إلى الأستاذ الدكتور بن قومار جلول، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا البحث، وعلى دعمه وتوجيهاته القيمة فلا أجد اتجاه فضله إلا أن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عنا خير الجزاء، وأن يبارك له في علمه وعمله

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على ماسيبدونه من توجيهات والتي ستكون إن شاء الله تعالى عونا في إصلاح الخلل، وإتمام وإثراء البحث بكل ماهو مفيد

الشكر موصول أيضا إلى منارات الهدى، أساتذتنا الأفاضل في قسم التاريخ بجامعة غارداية

كما نتقدم بخالص التقدير والعرفان إلى كل من أنار دربنا، ومن كان له الفضل في تعليمنا وإلى كل من ساعدنا من قريب وبعيد، فجزاهم الله عنا خير الجزاء والحمد لله رب العالمين.

## قائمة المختصرات

### 1- قائمة المختصرات العربية

| | |
|---|---|
| ط | الطبعة |
| ع | العدد |
| م | ميلادي |
| هـ | هجري |
| ش.و.ن.ت | الشركة الوطنية للنشر والتوزيع |
| ص | الصفحة |
| ص ص | صفحات متعددة |
| تح | تحقيق |
| تر | ترجمة |
| ج | الجزء |
| د.ط | دون طبعة |
| د.ت | دون تاريخ |
| تق | تقديم |

### 2- قائمة المختصرات باللغة الأجنبية:

| | |
|---|---|
| **Tome** | **T** |
| **Page** | **P** |
| **Opera citata** | **Op.cit** |

# مقـــــــــــــدمـــة

يكتسي موضوع الأزمات السياسية بين الجزائر وفرنسا أهمية البالغة، فقد كان لتلك الأزمات تداعيات مباشرة على مستقبل العلاقات بين البلدين مكانة مرموقة بحكم موقعها الاستراتيجي وسط بلاد المغرب كهمزة وصل بين شمال القارة الإفريقية والقارة الأوروبية، كما لعبت قوتها البحرية دورا بارزا فيه لمدة ثلاثة قرون مما ساعدها على القيام بالنشاطات فيؤثر على علاقاتها السياسية من جهة وعلى العلاقات التجارية من جهة أخرى، خاصة في فترة التواجد العثماني، إذ فتحت المجال للعلاقات مع إيالاتها، وامتدت جذورها إلى نهاية القرن الثالث عشر، لتتوطد أكثر بواسطة التقارب العثماني الفرنسي، فتميزت بالصداقة والسلم في معظم الأحيان خاصة بعد توقيع معاهدة الامتيازات 1536م، إذ تعد من أهم المعاهدات العثمانية الفرنسية، منذ هذا التاريخ أصبحت العلاقات بين الطرفين تتخذ وتيرة متصاعدة، وذهبت إلى أبعد حد للحفاظ على امتيازاتها في الأراضي العثمانية الفرنسية، وقد مهد هذا التحالف اقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر في ظل الوساطة العثمانية.

وفي إطار التحضير لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث ارتأينا الى تقديم موضوعنا الموسوم بعنوان "الأزمات السياسية بين الجزائر وفرنسا خلال القرن السابع عشر ميلادي والحادي عشر هجري وأثرها على العلاقة بينهما".

**الإطار الزماني والمكاني لموضوع الدراسة:**

انحصرت دراستنا لهذا الموضوع في إطارين زمانيين ومكانيين محددين، الزماني وهو (11هـ-17م)، أما الإطار المكاني فهو الجزائر وفرنسا وهما من دول الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، فالجزائر تمثل الضفة الجنوبية وفرنسا تمثل الضفة الشمالية.

**دواعي إختيار الموضوع:**

تعددت الأسباب لاختيار الموضوع نذكر منها:

-رغبتنا الشخصية في دراسة تاريخ الجزائر الحديث

-إن اختيارنا لموضوع الأزمات السياسية بين الجزائر وفرنسا خلال (11هـ-17م)، يأتي في إطار اهتمامنا بتاريخ الجزائر الحديث ورغبتنا في التعمق في معرفة أحداثه وخباياه.

-رغبتنا في الاطلاع أكثر على هذا الموضوع لفهمه بصورة واضحة.

- تشجيع الأستاذ المشرف على طرق مثل هذه الدراسات التي تندرج ضمن العلاقات الجزائر الخارجية في العهد العثماني.

**إشكالية الدراسة:**

تندرج إشكالية هذه الدراسة في التساؤلات الأتية:

-التمثيل الدبلوماسي بين البلدين؟

-ماهي الأزمات السياسية التي شهدتها العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن الحادي عشر هجري السابع عشر ميلادي و؟ وما أثرها على العلاقات بين البلدين؟ ومن خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح جملة من التساؤلات الفرعية وهي:

-ماهي أهم الإتفاقيات والمعاهدات التي وقعت بين الجزائر وفرنسا خلال القرن السابع عشر؟

-ماهي أهم الحملات التي شنتها فرنسا على الجزائر؟

- هل كان لبعض الشخصيات إثر على العلاقات الجزائرية الفرنسية؟

**خطة المعتمدة في الدراسة:**

-اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على الخطة اشتملت على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة موزعة كالأتي:

الفصل الأول: بمثابة فصل تمهيدي للموضوع حيث تناولنا فيه العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد معاهدة الامتياز 1536م، تضمن هذا الفصل بدوره على خمسة عناصر:بداية تناولنا فيه مفهوم كلمة الامتيازات من الناحية اللغوية والاصطلاحية، أما العنصر الثاني من هذا الفصل عنوناه بالمسار التاريخي للامتيازات، أما العنصر الثالث جاء بعنوان أسباب عقد معاهدة الامتيازات من الجانب السياسي والاقتصادي والعسكري والديني، والعنصر الرابع تناولنا فيه دراسة معاهدة الامتيازات

العثمانية الفرنسية 1536م، أما العنصر الخامس فجاء بعنوان آثار الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية بعد معاهدة الامتياز 1536م.

أما الفصل الثاني: فكان تحت عنوان الأزمات السياسية بين الجزائر وفرنسا 1604-1661م اشتمل بدوره على ستة عناصر: أولها حادثة حصن فرنسا 1604م، ثم إلى حادثة سيمون دانسيا 1609م، وانتقلنا إلى مجزرة ومذبحة الجزائريين في مرسيليا 1620م، أما رابعا جاء تحت عنوان البعثات الدبلوماسية تناولنا فيه مهمتين سانسون نابلون وسانسون لوباج، أما العنصر الخامس فكان تحت عنوان معاهدة دي كوكيل 1640م، وخيانة توماس بيكي وكيف كان أثرها على العلاقة بين البلدين، والعنصر الأخير تطرقنا فيه إلى معاهدة استغلال الباستيون 1661م.

أما الفصل الثالث: فقد خصصناه لدراسة سياسة لويس الرابع عشر على الجزائر 1664-1695م فأشرنا فيه إلى أهم الحملات التي شنتها فرنسا على الجزائر.

أولا-حملة الدوق دوبوفور على جيجل 1664م

ثانيا-حملة دوكين الأولى على مدينة الجزائر 1682م

ثالثا-حملة دوكين الثانية على مدينة الجزائر 1683م

رابعا-حملة ديستري على الجزائر 1688م

خامسا-معاهدة السلم المئوي 1689م لكون هذه المعاهدة ذات أهمية بالغة ومنعرج حاسم في تاريخ العلاقات السياسية بل وحتى التجارية بين البلدين.

وختمنا موضوعنا بخاتمة تناولنا فيها أبرز النتائج التي توصلنا إليها من دراستنا لهذا الموضوع وألحقناها بجملة من الملاحق التي تعتبر من أهم الوثائق في الفترة المدروسة.

**الأهمية والأهداف:**

إن هدفنا من هذه الدراسة هو الإلمام ببعض الجوانب من الأزمات السياسية بين الجزائر وفرنسا خلال القرن السابع عشر ميلادي، وتسليط الضوء على أهم العناصر التي أثرت على العلاقات بينهما، وإلى أي مدى كان تأثيرها؟

**المنهج المتبع في الدراسة:**

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي لتتبع الأحداث التاريخية والنظر إلى ما وراء الحدث التاريخي، والمنهج الوصفي في وصف طبيعة العلاقات بين البلدين.

**التعريف بأهم المصادر والمراجع المعتمدة:**

اعتمدنا في دراستنا على بيبلوغرافيا متنوعة للإحاطة بجوانب الموضوع، بحيث اختلفت المادة العلمية من مصادر ومراجع وأطروحات وكانت كالتالي:

**– المصادر:**

محمد بن ميمون: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، أفادنا كثيرا في الحملات العسكرية على مدينة الجزائر.

–محمد بن عبد الرحمان بن رقية التلمساني: **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حيث أغارت عليها جنود الكفرة**، أفادنا في ذكر حملة دوكين الثانية.

**– المراجع:**

Grammont H.D. De **: Histoire d'Alger Sous La domination Turque1515-1830.**Paris 1887. أفادنا في الحملات العسكرية.

–يحي بوعزيز: **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا 1500–1830**، أفادنا في وصف العلاقات السياسية والتجارية والحملات العسكرية الفرنسية على الجزائر.

–عزيز سامح إلتر: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، الذي يؤرخ التواجد العثماني في إفريقيا أفادنا في ترتيب الأحداث السياسية في الجزائر خلال العهد العثماني.

-جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا، أفادانا** في دراسة جل المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين فهو كتاب قيم وذات أهمية بالغة.

-جون وولف: **الجزائر وأوروبا 1500-1830م** والذي استخدمناه في ذكر الحملات.

-فريد بك المحامي: **تاريخ الدولة العثمانية العلية** أفادنا في معاهدة الامتياز.

**الدراسات السابقة:**

-عائشة غطاس في رسالتها الموسومة ب: **العلاقات الجزائري الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694م** تناولت فيها الجانبين التجاري والسياسي.

-ودراسة عائشة محمة: **الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين 16و17م** أفادتنا في ذكر الحملات العسكرية.

-ورسالة الشيخ لكحل المعنونة ب: **نشاط وكالة الباستيون وآثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تحدثنا فيها على العلاقات التجارية.

-ورسالة محمد بن سعيدان مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث بعنوان: **علاقات الجزائر مع فرنسا 1659-1756م** حيث ركزنا فيها الجانب السياسي والتجاري من العلاقات.

**دراسة نقدية للمصادر والمراجع:**

-محمد بن ميمون الجزائري **التحفة المرضية في بلاد الجزائر المحمية** يعتبر هذا الكتاب وثيقة ثمينة وأمينة من حيث الأخبار، قام بتحقيقها محمد بن عبد الكريم، أفادنا هذا المصدر في حملة ديستري على الجزائر.

دوغرامون De Grammont تاريخ الجزائر خلال العهد التركي Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830) يعتبر هذا الكتاب في غاية الأهمية مفصلا تاريخ الجزائر في العهد العثماني، أفادنا في المعاهدات المبرمة بين البلدين والحملات العسكرية.

ألبير دوفوكسAl bert devoulx أرشيف المشاورة العامة لفرنسا في الجزائر العاصمة Les archives du consult général de France a Algér 1835 الذي قام بجمع الوثائق العثمانية ونشرها باللغة الفرنسية أفادنا في الحملات وبعض المعاهدات.

**الصعوبات المعترضة:**

يواجه الباحث العديد من الصعوبات في مراحل إعداد بحثه لإنجاز هذه الدراسة نذكر منها:

-قلة المصادر باللغة العربية فأغلبها باللغة بالفرنسية

- مشكل الترجمة

-نقص الخبرة والتجربة في ميدان البحث العلمي باعتبارنا أول مرة ننجز مذكرة

-صعوبة الحصول على المصادر والمراجع وذلك بسبب غلق المكتبات العامة والجامعية في ظل جائحة "كوفيد 19."

- وفي الأخير نتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف الدكتور بن قومار جلول حفظه الله ورعاه الذي قدم لنا يد العون ولم يبخل علينا بتوجيهاته وملاحظاته القيمة وذلل لنا الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث العلمي.

**متليلي في 2020/09/09**

**-هواري حورية**

**-بوعامر فاطمة الزهراء**

# الفصل الأول

# العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد معاهدة الامتياز سنة

# (942هـ-1536م)

تمهيد

1. مفهوم كلمة الامتيازات

2. المسار التاريخي للامتيازات

3. أسباب عقد معاهدة الامتياز

4. معاهدة الامتيازات العثمانية لفرنسية سنة942هـ-1536م

5. آثار الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية

خلاصة الفصل

**تمهيد**

بلغت الدولة العثمانية ذروة مجدها وقوتها خلال القرن 10هـ/16م، فامتدت أراضيها لتشمل أنحاء واسعة من قارات العالم الثلاث (آسيا، أوروبا، إفريقيا) مما جعل الدولة العثمانية تفرض سيطرتها على العالم.

حيث لجأت الدولة العثمانية إلى سياسة الامتيازات وذلك بعقدها لمعاهدات اقتصادية وسياسة لتنشيط اقتصادها من ناحية، ولكسب حلفاء على الساحة الأوروبية لتحقيق طموحاتها السياسية والعسكرية من ناحية أخرى، وهو ما عرف باسم الامتيازات الأجنبية، والتي استغلها الأوروبيون بشكل واسع لتحقيق مآربهم داخل السلطنة العثمان

## 1-مفهوم كلمة الامتيازات:

### 1-1لغة:

الامتيازات من الفعل امتاز: أي التمييز بين الأشياء، بمعنى عزله وفصله عن غيره [1] ومنه قوله تعالى: (وامتزوا أيها المجرمون)[2] أي تميزوا وقيل أي انفردوا عن المؤمنين، واستماز عن الشيء أي تباعد منه[3]، ومنه قوله تعالى: (ليميز الله الخبيث من الطيب)[4].

### 1-2 اصطلاحا:

يعرفها الكاتب "سهيل صابان " بقوله الامتيازات "بأنها هي الحقوق والامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدولة الأجنبية ورعاياها على الأراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسة والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها"[5]، أما الكاتبة "نادية محمود مصطفى" ترى "أن كلمة امتياز مشتقة من أصل لاتيني إلا أنها استخدمت في معاهدات الدولة العثمانية لتعني منح سلاطين العثمانيين امتيازات تجارية للدولة الأجنبية "[6].

أما قاموس التاريخ التركي فإنه يعرف الامتيازات "بأنها معاهدات تجارية تعود إلى سنة 942هـ/1536م، وذلك عندما حصلت الدول الغربية على امتيازات تجارية سمحت لها بحرية التجارة

---

[1] ابن منظور: **لسان العرب**، دار احياء التراث العربي، ط1، بيروت، 1419هـ/1999م،ج5، ص،412.

[2] سورة يس: الاية،59.

[3] ابن منظور : المرجع السابق، ص،412.

[4] سورة الأنفال: الاية،37.

[5] سهيل صابان: **المعجم الموسوعي في المصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الفهد الوطنية، د ط، الرياض، 2000م، ص:36.

[6] نادية محمود مصطفى :**العصر العثماني من القوة إلى الهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،ط1،القاهرة،1417هـ1696م ،ص29.

في الموانئ العثمانية، وقد اعتمدت زمن قوة الدولة العثمانية ولكنها غدت عبئا ماليا ضخما عليها في العصور المتأخرة"[1].

ومعنى كلمة Capitulation التي تترجم إلى العربية هنا بكلمة الامتيازات هي اتفاقية لوقف الحرب بشروط معينة مثل التنازل عن أرض الدولة المعادية، أو هي امتياز بصلاحيات قضائية لرعاية دولة أخرى[2].

وكلمة امتيازات Capitulations ذات أصل فرنسي وتعني معاهدات الامتيازات الأجنبية، وقد فسرت باللغة العربية وعليه فهي تعني المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين[3] من رعايا الدولة الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية وكذا لممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعاية الدولة العثمانية المقيمين في أراضيها تلك في ظل سريان هذه المبادئ عليهم[4].

أما في اللغة الإنجليزية فمصطلح Capitulation أشتق من الكلمة اللاتينية Capitula التي تعني (بند) ولكنها استخدمت في معاهدات الدولة العثمانية لتعني منح السلاطين العثمانيين امتيازات تجارية للدولة الأجنبية.

---

(1) ياسر بن عبد العزيز محمود قاري: **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف د يوسف بن علي الثقفي،جامعة أم القرى، الملكة العربية السعودية،ج1، 2001م ،ص:95.

(2) أحمد اق كوندز وسعيد أوزتورك: **الدولة العثمانية المجهولة (303 سؤال وجواب توضح حقائق غابة عن الدولة العثمانية)**، وقف البحوث، د ط، اسطنبول، 2008م، ص488.

(3)مستأمنين: مصطلح فقهي إسلامي وعلماء الفقه يقسمون العالم إلى دار الإسلام ودار الحرب، دار الإسلام تشمل البلاد التي يكون للمسلمين ولاية عليها، أما دار الحرب فتشمل البلاد التي ليس للمسلمين ولاية، ولا تقام فيها أكثر شعائر الإسلام. ينظر: إدريس الناصر: **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، دار الهادي، ط1، لبنان، 2007م، ص:267.

(4) عبد العزيز محمد الشناوي: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلو مصرية، د ط، القاهرة، ج2م، 2004م، ص:40.

ولقد أورد المؤرخون آراء متباينة فيما يتعلق بمصطلح كلمة Capitulation، فيعتقد الغربيون أن كلمة Capitulations تعني خضوع المسيحيين واليهود لإرادة المسلم لكي يحصل على السلام. ومن جهة أخرى يعتقد المؤرخون الشرقيون أنها تخضع لسلطان الدولة العثمانية للقوى الأجنبية[1].

ترى الباحثة "ليلى صباغ" "أن مصطلح الامتيازات لا تعني الامتيازات في لغتها الأصلية كما أدرج على استخدامها لاحقا، وإنما اشتقت في الأساس من الكلمة Capitulatio أو في Caput، أو Capitula والتي تعنى رؤوس الأقلام، أو عناوين الفقرات، وكان الإيطاليون أول من استخدم تلك الكلمة بمعنى الاتفاق"[2].

ويعرفها الكاتب "يلماز أوزتونا" بقوله "الامتيازات على أنها معاهدة مساعدة لتنمية فرنسا عسكريا واقتصاديا والحيلولة دون وقوعها لقمة سائغة لألمانيا واسبانيا[3]".

أما الباحث "وليد العريض "يعرفها "بأنها مجموعة الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دولة أخرى بناءا على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينهما"[4].

بينما يصف المؤرخ "عبد الرحمان عمر" "معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية بأنها اتفاقية تعاون وصداقة موجهة بالدرجة الأولى ضد أسرة الهابسبرج النمساوية، ولكنها سمحت للفرنسيين بالحصول على حقوق ومزايا عديدة لاحقا بالامتيازات الأجنبية[5]".

---

[1] يوسف بن علي رابع الثقافي: معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 941هـ/1535م، في **مجلة كلية العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية**، ع6، الرياض، ص، 147.

[2].ليلى الصباغ :الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني الفرنسي السادس عشر والسابع عشر ميلادي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، ج1، 1989م، ص، ص، 230 231.

[3] يلماز أوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سليمان، مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، 1988م، مج1، ص، 300.

[4]وليد العريض: تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، م24، الأردن 1997، ع01، ص145.

[5] نقلا ياسر عبد العزيز القاري: المرجع السابق، ج1، ص99.

ويعرفها الباحث المعاصر "فليب" "على أنها معاهدات منحها السلطان العثماني بكامل قدرته ومطلق إرادته، وليست كما يشاع بأنها حقوق انتزعتها الدولة الأوروبية من سيد ضعيف"[1].

بينما يعرفها "إسماعيل أحمد ياغي" بقوله "الامتيازات الأجنبية بأنها قواعد تنظيم إقامة الأجانب في الأراضي العثمانية، ولم تصبح الامتيازات حقا إلا عندما زاد عدد الرعايا الأجانب فأصبح لديهم مطلق الحرية في السكن والعمل وغدت نقمة على أهل البلاد"[2].

كما عرفها "مبارك الميلي" أنها مجموعة التنازلات من طرف الأتراك الفرنسيين، جعلتهم بطول الزمن يركزون مصالحهم في الجزائر ويعملون على إدخالها في مناطق نفوذهم بكيفية أو بأخرى[3]

ومن خلال هذه التعريفات نصل إلى تعريف شامل بأن الامتيازات عبارة عن مجموعة من الحقوق والضمانات والتسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية لرعايا الدول الأوروبية بهدف الاتفاقيات خاصة فرنسا.

(1) نفسه:، ص:96.

(2) إسماعيل أحمد ياغي: **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1997م، ص،182.

(3)مبارك بن محمد الهلالي الميلي: **تاريخ الجزائر القديم والحديث** ، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر ، ج3 ،ص 135

## 2– المسار التاريخي للإمتيازات:

لم تكن الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية وليدة القرن 16م، وإنما هي امتداد للتاريخين القديم والإسلامي، في حين قرر بعض المؤرخين الأوروبيين أن معاهدة الامتيازات الأجنبية تستمد جذورها التاريخية من أصول بيزنطينية، وأن الدولة العثمانية نهجت نهج الدولة البيزنطينية في عقد المعاهدات الأجنبية [1].

في حين يرى الباحث "أحمد آق كوندز" أن الامتيازات في الدولة العثمانية يرجع تاريخها إلى عصور أيام السلطان "محمد الفاتح" عند منح امتيازات سياسية ومالية وقضائية لدول صديقة بفرمانات سلطانية، وقد منحت في عصور القوة استنادا إلى القواعد الشرعية المنظمة للقانون الدولي أما في عصور الوهن والضعف، استعملت كسيف مسلط على الدولة العثمانية [2].

أما رأي "وليد العريض" فيقول أن تاريخ الامتيازات قد بدأ في عصر "عثمان بن أرطغرل" مؤسس الدولة العثمانية ولم يعثر الباحثون على وثائق تؤيد ذلك فترة تأسيس الدولة وفترة السلاجقة لها، إلا أن الدولة العثمانية قد دخلت في العلاقات مع جيرانها [3].

في حين يرى "إدريس الناصر" "أن الامتيازات تستمد جذورها التاريخية من أصول بيزنطينية تأسيسا على أن الدولة العثمانية كانت تمنح رعايا الجمهورية البندقية وغيرها من الكيانات السياسية في شبه الجزيرة الإيطالية، مثل الامتيازات أثناء إقامتهم في الأراضي البيزنطينية[4].

---

[1] عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق، ص40،39.

[2] آق كوندزو وسعيد أوزوتورك: المرجع السابق، ص488.

[3] وليد العريض: المرجع السابق، ص147.

[4] إدريس الناصر: المرجع السابق، ص267.

بينما تقر "نادية محمود مصطفى" أن معاهدة الامتيازات، هي امتداد لتقاليد المعاهدات المصرية الإفرنجية أواخر العصور الوسطى، وأن تاريخ الامتيازات الأجنبية في البلاد الشرقية أقدم من هذا، لأنه يرجع إلى عصر خليفة "هارون الرشيد" [1].

أما فيما يخص طبيعة المعاهدات فكانت تجارية بالدرجة الأولى، وعقدت أول معاهدة تجارية عام1365م بين العثمانيين ورجاوسا الإيطالية لإحياء التجارة في الشرق، وتعهدت فيها بدفع جزية مقدارها 500 دوكا، كما حصل الجينويون على امتيازات من خلال معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية عام1387م وأخرى عام 1479م وأن أول امتياز منح للأجانب كان الفرنسيين عام 1536م ومنه نرى أن وجود الامتيازات ظهر في فترة تأسيس الدولة العثمانية وإنشائها، وفي عام 1454م وقع السلطان "محمد الفاتح "معاهدة تجارية مع جمهورية البندقية[2] منحهم فيها حق حرية التجارة لكنه فرض عليهم رسوم جمارك للصادرات والواردات بلغت 2 بعد أن كان البنادقة معفيين من هذه الرسوم، واعتبرت هذه المعاهدة اعترافا للعثمانيين بالسيطرة على مياه البحر المتوسط وأن ما منح للبنادقة مركز تجاري هو منحة وإحسان من السلطان العثماني، وحينما تمكن السلطان "سليم الأول"[3] من ضم الشام ومصر، أبقى على تلك الامتيازات التي منحها سلاطين المماليك إلى التجار الفرنسيين والإيطاليين[4].

---

[1] نادية محمود مصطفى: المرجع السابق،ص29

[2] جمهورية البندقية: من المدن الإيطالية التي لها تاريخ مشرف في عصر النهضة، بحيث كانت الحرفة لأهالي البندقية هي التجارة وكانت لها امتيازات تجارية في الدولة البيزنطية، لعبت دورًا فعالا في الحروب الصليبية ضد المشرق العربي. ينظر: عبد الحميد بطريق وعبد العزيز توار: **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى أواخر القرن الثامن عشر**، دار النهضة العربية، د ط، لبنان، 1929، ص44.

[3] سليم الأول: (918-927هـ/1512-1520م): هو تاسع ملوك آل عثمان ارتقى عرش السلطنة العثمانية، وعمره أربعون عاما ولقب ب 'ياروز' أي شديد القوة ،وقد شهدت بداية عهده تطورا في البيروقراطية العثمانية، والأعمال التقنية السائدة آنذاك من أعماله ، أنه قام بضم مصر والشام والحجاز. ينظر محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح احسان حقي، دار النفائس، ط1، بيروت، لبنان ،1410هـ/1989م، ص288.

[4] وليد العريض: المرجع السابق، ص، ص:148،147.

أما فيما يتعلق بالامتيازات الفرنسية في الدولة العثمانية، فقد برزت على شكل نشاط تجاري، منذ عهد السلطان "بايزيد الثاني"[1] (1481-1512م) الذي أصدر فرمانا مرسوما منح بموجبه امتيازات للتجار الفرنسيين منذ عام 1508م، بممارسة نشاطهم التجاري[2].

[1] بايزيد الثاني: هو رابع السلاطين آل عثمان ولد عام 1447م، بعد وفاة محمد الفاتح تولى سلطنة البلاد، كان السلطان بايزيد الثاني ميالا للسلم أكثر من الحرب ، محبا للعلوم الأدبية ومشتغلا بها، لذلك سماه بعض مؤرخي الترك بايزيد الثاني الصوفي، توفي في مدينة نابولي الإيطالية عام 1495م ودفن في مدينة بورصة. ينظر: علي محمد الصلابي: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الكتاب الحديث، د تدب، 1428هـ/2008م، ص،163.

[2] معد صابر رجب: : "**قراءة جديدة في أسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي "(1520–1798م)**، **قلم التاريخ**، **في مجلة جامعة تكريت للعلوم**، كلية الآداب ،قسم التاريخ، ع3، مج2 ، العراق، آذار 2013، مج20، ص،154.

## 3–أسباب عقد معاهدة الامتياز 1536م

تعددت الأسباب والظروف التي أدت بالسلطان العثماني "سليمان القانوني" بعقد اتفاقيات مع الملك "فرانسوا الأول"Faracoisl، التي أتفق الطرفان عليها بمعاهدة الامتياز سنة 1536م والتي تعود إلى لأسباب الآتية:

### 3–1– الأسباب السياسية:

شهد النصف الأول من القرن السادس عشر احتدام الصراع بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الإسبانية المقدسة، وكان البحر الأبيض المتوسط مسرحا لهذا الصراع [1].

في عام 1519م برز "لشارل الخامس" Charles Vمن آل هابسبرغ و"فرانسوا الأول"Faracoisl [2]ملك فرنسا كمترشحين لتولي الدفاع عن إرث الإمبراطورية الرومانية المقدسة[3] وعلى الرغم من المشكلات الداخلية التي واجهها "شارل الخامسCharles V في الولايات الألمانية مع بداية حركة الإصلاح الديني فقد كان يمثل خطرا حقيقيا ليس فقط عن "فرانسوا الأول"Faracoisl بل "لسليمان القانوني"[4]

---

[1] الشيخ لكحل: **نشاط وكالة الباسيتيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف، د إبراهيم سعيود، جامعة غرداية، 2012–2013م، ص،12.

[2] فرانسوا الأول: ولد هذا الملك سنة 1494م وتولى العرش سنة 1515م مما أدى إلى نشوب صراع بينه وبين شارل الخامس الذي عرف بالحروب الإيطالية فانتصر شارل الخامس عدة مرات، واستمرت الحرب بينهما دون انقطاع تقريبا إلى سنة 1544م اشتهر هذا الملك بالتعصب الديني واضطهاد البروتستنتية. ينظر: خليل إينالجيك: **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر: محمد الأرناؤطي، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2002م، ص،203.

[3] نفسه، ص،57.

[4] سليمان القانوني: ولد يوم 27 أبريل 1495م، يعد عاشر ملوك آل عثمان، تولى الخلافة بعد وفاة أبيه عام 927هـ/1520م، في عهده بلغت الدولة أوج قوتها واتساعها، من أعماله: استولى على بلغراد عام 928هـ/1521م وهو في طريقه إلى المجر، فتح جزيرة رودس 929هـ/1522م، توفي مريضًا في 20 صفر 974هـ الموافق 5 سبتمبر 1566م وعمره 74 سنة، دامت فتره حكمه 48 سنة. ينظر: إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص:62،63. وينظر: محمد حرب: **العثمانيون في التاريخ والحضارة**، مراكز مصر للدراسات العثمانية والبحوث العالم التركي، القاهرة، 1414هـ/1994م، ص،70.

وهذا الخطر يفسر أيضا ضرورة تحالف الاثنان[1]، وقد رأى العثمانيون أن التحالف مع الفرنسيين أفضل وسيلة كي لا تسيطر قوة واحدة على أوروبا[2]، فخلال مواجهتها للعدو الرئيسي "شارل كوين" ظهر "مارتن لوثر" ،زعيم البروتستانتية الذي مزق الوحدة الكاثوليكية الأوربية وانتشر المذهب بسرعة فائقة ،وتحولت الدولة الأوروبية إلى العديد من المذاهب الجديدة وقد شن هذا الأخير حربا دينية من داخل أوروبا على الكاثوليكية، وحارب "شارل كوين" وخرج على سلطة البابا، كان ذلك عاملا مساعدا للفتوحات التي قام بها العثمانيون في أوروبا الوسطى، فمن هذه الناحية أرادت السلطة أن تستفيد من هذه الحرب المذهبية القائمة بين الكاثوليك والبروتستانت، ومنها أصحاب المذهب البروتستانتي التي أقامت معهم علاقات سليمة مبنية لهم التشابه بين المذهب والدين الإسلامي، ليكون هدف الدولة العثمانية من وراء ذلك إضعاف قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وإبقاء أوربا مقسمة الحيلولة دون شن حرب صليبية جديدة موحدة ضد السلطة العثمانية[3] وجه السلطان "سليمان القانوني" نشاطه نحو أوروبا وبوجه خاص نحو بلغراد، التي تعتبر بوابة أوروبا الوسطى، ورودس[4] التي تعتبر المفتاح إلى شرق البحر الأبيض المتوسط أحرز النصر، استهل سليمان الزحف على فينا التي تعتبر إحدى المدن الرئيسية في أوروبا الوسطى، ولهذا فإنه بالإمكان تحت مثل هذه الظروف السياسية في أوروبا التي دعتها لعقد هذه المعاهدة لسنة 1536م[5].

---

(1) بيتر شوجر: **أوروبا العثمانية في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة**، تر: د. عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، ط1، د ب، 1998م، ص، 87.

(2) الشيخ لكحل: المرجع السابق، ص،13.

(3) خليل إينالجيك: المرجع السابق، ص،57.

(4) رودس: عبارة عن جزيرة صغيرة تقع في البحر الأبيض المتوسط عند مدخل بحر ايجه، جنوب غرب بلاد الأناضول. ينظر: محمد فريد بك، المرجع السابق، ص180.

(5) قيس جواد العزاوي: **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية**، ط2، بيروت، لبنان، 2003م، ص،22.

### 3-2 الاسباب الاقتصادية:

نظرا للوضع السياسي المعقد الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية في علاقتها الخارجية مع الدول الأوروبية من ناحية، والدولة الصفوية من ناحية أخرى، انعكس هذا الوضع بدوره على الجانب الاقتصادي للسلطنة، وكذلك السيطرة على الطرق التجارية سواء كانت بحرية لإنعاش الوضع الاقتصادي والاجتماعي، بذلك فقد سعت الدولة العثمانية لإضعاف الغرب في أقوى مواقعه وكذلك مواجهة أخطار التطويق البرتغالي البحري من الخلف، الذي استهدف المحيط الهندي وتحويل التجارة عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وبالتالي تضييق الخناق على التجارة القادمة من الهند في اتجاه الشرق الغربي ومن تم إلى أوروبا[1]، وكان الهدف من تلك البحرية هو تجفيف المنابع الاقتصادية للدولة ،وقد نتج عن ذلك الاكتشاف أضرار جمة بصفة عامة وخاصة ،حيث توقعت العوائد والرسوم من موانئها كما تقلص عدد السفن الإيطالية المتاجرة مع الإسكندرية، بالإضافة إلى تعطل حركة القوافل البرية بين الشرق والغرب وانحصرت التجارة في الاستهلاك الداخلي[2]، ومن ناحية أخرى أخطار الإستنزاف الصفوي من البر الشرقي وإحباط التحالفات الصفوية البرتغالية[3]، أما في المجال الضرائبي فإنه يمثل جزءا كبيرا من مداخيل الحكومة العثمانية وأساسا من فرض الضرائب خاصة الضرائب التي تفرض على تجارة الدولة التي تمر عبر مصر لأنها كانت تعتبر أهم جزء في الدولة العثمانية، وكذا من الأسباب التي جعلهم يشجعون التجارة وذلك بمنح الأوروبيين امتيازات اقتصادية في البلاد[4].

---

[1] إدريس الناصر: المرجع السابق، ص، ص، 258-259.

[2] ياسر عبد العزيز القاري: المرجع السابق، ج1، ص، 166.

[3] إدريس الناصر: المرجع السابق، ص، 258.

[4] يوسف بن علي رابع الثقافي: المرجع السابق، ص، 155.

### 3-3-الأسباب العسكرية:

أما من الناحية العسكرية، فهي أيضا من ضمن الأسباب التي شجعت السلاطين العثمانيين على منح تلك الامتيازات، وذلك من خلال الحملات العسكرية التي قادها السلطان "سليمان القانوني"، في وسط أوروبا وشمالي إفريقيا، وقد أقلقت الإسبان والنمساويين، بينما وجدت فرنسا في الدولة العثمانية القوة التي سعت إلى إستمالتها وبذلت الجهد في محالفتها، في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية تعد فرنسا من أوائل الدول الكاثولكية، التي تقف عائقا في تقدم المسلمين نحو أوروبا[1]، مما يشير إلى أن الدولة العثمانية قد بلغت شأنا عظيما، إذ صار وجودها ضروريا لحفظ التوازن الدولي في أوروبا، فكانت الدولة العثمانية تعد منح الإمتيازات لفرنسا، من أجل إستخدامها كحليف لمحاربة "شارل الخامس" Charles V والوقوف في وجهه ضد توسعاته، وحث فرنسا على عدم الإشتراك في العمليات البحرية المسيحية، التي يقودها ضد الدولة العثمانية في البحر المتوسط[2].

### 3-4-الأسباب الدينية

المعروف أن الدين الإسلامي ممثلا بالقرآن الكريم منح حقوقا وامتيازات لغير المسلمين[3] لذا فإن السياسية العثمانية انطلقت اتجاههم من الشريعة الإسلامية، عندما عامل القرآن الكريم هؤلاء معاملة حسنة ضمن ضوابط وشروط معينة[4]: قال الله تعالى: (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وألهنا وإلهكم إله واحد ونحن له مسلمون)[5] لم يسمح السلطان للفرنسيين بالتدخل في شؤون النصارى المقيمين في أراضيه[6]، وأكد

---

[1] معد صابر رجب: المرجع السابق، ص، 174.

[2] قيس جواد العزاوي: المرجع السابق، ص، 23.

[3] وليد العريض: المرجع السابق، ص، 147.

[4] نايف عبد نايف نجم: **"اليهود والامتيازات الأجنبية في بلاد الشام"**، **في مجلة آداب الفراهيدي**، ع9، قسم التاريخ، كلية التربية جامعة كركوك، كانون الأول 2011م، ص، 153.

[5] سورة العنكبوت: الآية، ص، 46.

[6] ياسر بن عبد العزيز القاري: المرجع السابق، ج1، ص،191.

التزامه بالإسلام وحمايته للأماكن المقدسة من أجل تشجيع ودعم وكيان المسلمين[1]، فالإسلام أقر لأهل الذمة التمتع بالحرية في ظل مجتمع يسوده التسامح والإخاء والعدل والمساواة فلهم حرية الديانة من خلال ممارسة شعائرهم في الكنائس والمعابد بحرية ، فضلا عن الحرية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية مع بعض القيود[2].

[1] يوسف بن علي رابع الثقافي: المرجع السابق، ص،159.

[2] نايف عبد نايف نجم: المرجع السابق، ص، 154.

## 4–معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية 942هـ–1536م:

جاءت فكرة معاهدة الامتيازات الأجنبية على اثر تحالف بين الدولة العثمانية للسلطان "سليمان القانوني"، وملك فرنسا "فرانسوا الأول"Faracoisl من البعثات الأولى السرية التي أرسلها إلى الاستانة في سنتي 1525-1531م والتي لم تحصل على أية نتيجة إلا أن مفاوضات ده "لافورسيت "سنة1535م أدت إلى عقد معاهدة تجارية بين الدولتين[1]، وقد تم توقيع الاتفاقية في أوائل شهر فبراير سنة 1536م بين المسيو "جان دي لافوري"Jan de la forét[2] سفير فرنسا والباب العالي، وصدر به خط شريف يمنح بعض الامتيازات لرعايا ملك فرنسا النازلين بأراضي الممالك المحروسة ،وقد أطلق عليها معاهدة الامتيازات، وشملت هذه المعاهدة خمسة عشر بندا ومن بنودها: [3]

1) لهم حق التجارة والتنقل لرعايا السلطان ملك فرنسا برا وبحرا مع أملاكهم وأمتعتهم، كما يحق لهم شراء وبيع وحمل البضائع من بلد إلى آخر.
2) حق التجارة والمتاجرة لرعايا الدولتين في بلد من الطرف الآخر، على أن تكون الرسوم التي يدفعها الفرنسيون في الدولة العثمانية هي نفسها التي يدفعها العثمانيون، والعكس بالعكس على أن تدفع الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب مرة واحدة في الدولة العثمانية"[4].
3) أن يقوم سفير فرنسي في الأستانة وقنصل آخر في الإسكندرية، وألا يدفع التجار الفرنسيون عن بضائعهم ضريبة جمركية سوى خمسة بالمئة، وأن يعفو كل الضرائب مدة عشر سنوات الأولى

---

[1] مرادجه دوهسون: **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوسون أواخر القرن 18 أوائل القرن 19**، تر: فيصل شيخ الأرض، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1942م، ص، 212.

[1] جان دي لافوري: هو سفير فرنسي يقيم بالدولة العثمانية كان على اطلاع وثقافة واسعة بها، اهتم بالمسائل الأجنبية، بعث في فيفري 1536م لإبرام معاهدة صداقة بين الملك الفرنسي فرنسوا الاول والسلطان سليمان القانوني. ينظر: سهيلة أحمد وفتيحة حاج بن فطيمة: **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية السلبية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ التحديث والمعاصر، إشراف: نادية طرشون، جامعة يحي فارس –المدية، 2015/2014م، ص،21.

[3] محمد فريد بك :المرجع السابق، ص223.

[4] معد صابر رجب: المرجع السابق، ص،177.

4) الضرائب التي يدفعها الفرنسيون في الدولة هي نفسها التي يدفعها الرعايا الأتراك.

5) حق التمثيل القنصلي مع الحصانة القنصلية له ولأقاربه وللعاملين معه.

6) من حق القنصل الفرنسي النظر في القضايا المدنية والجنائية، التي يكون أطرافها من رعايا الملك، وأن يحكم في هذه القضايا، وللقنصل الحق في الاستعانة بالسلطات المحلية لتنفيذ أحكامه.

7) القضايا المختلفة التي يكون أحد أطرافها رعية من رعايا السلطان العثماني، لا يستدعي ولا يستجوب رعية الملك الفرنسي ولا يحاكم إلا بحضور ترجمة القنصلية الفرنسية"[1].

8) أن إفادات رعايا الملك الفرنسي مقبولة في القضايا، ويؤخذ بها عند إصدار الحكم.

9) حرية العبادة لرعايا الملك فرنسا في الأراضي العثمانية.

10) منح استعباد رعايا الملك الفرنسي.

11) حق الراية لفرنسا، أي أن تجار الدول الأوروبية باستثناء البندقية، الراغبين في التجارة مع الدولة العثمانية يجب عليهم ركوب البحر تحت راية ورعاية فرنسا"[2].

12) أن يتمتع الفرنسيون بحرية القيام بطقوسهم الدينية وأن يقوم رعايا الكاثوليك في المحافظة على الأمكنة المقدسة في فلسطين، إلا أنه لا يحق وذلك حسب الشرع الإسلامي، لأي فرنسي أو كنيسة لاتينية الإحتفاظ بعقارات في أراضي الدولة [3].

13) في حالة وفاة رعايا الملك الفرنسي، تحفظ أملاكهم وتعطى للورثة الشرعيين أو للأوصياء [4].

14) اتفقا على أن يكون الأولاد الذين يأتون من أب فرنسي وأم من أهل البلاد، رعايا للسلطان يدفعون الجزية [5].

---

[1] علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص204.

[2] محمد سهيل طقوش: **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، دار النفائس، ط2، بيروت، لبنان، 1434هـ/2013م، ص، 197.

[3] مرادجه دهسون: المصدر السابق، ص، 212.

[4] معد صابر رجب: المرجع السابق، ص،177.

[5] مرادجه دهسون: المصدر السابق، ص، 212.

15) وطبقا لبنود المعاهدة أيضا عملت فرنسا على تعيين قناصل فرنسيين في موانئ الشام، وقام المغامرون البريطانيون بالإتجار مع بلدان الشرق الأدنى في أواسط القرن السادس عشر ميلادي تحت حماية ممثلي فرنسا، كما تمكنت فرنسا بموجبها من إقامة مؤسسات تجارية ومراكز صيد المرجان في سواحل القالة وعنابة وسهلت تغلغل رأس مالها في الدولة العثمانية، كما حرصت على تعيين قناصل لها في الجزائر لخدمة مصالحها التجارية والتمهيد لأهدافها الاستعمارية [1].

[1] معد صابر رجب: المرجع السابق، ص، ص، 177-178.

## 5–آثار الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية

يشير معظم المؤرخين الذين اهتموا بدراسة نظام الامتيازات الأجنبية داخل الدولة العثمانية مما أثر عليها وساهم في ضعفها وسقوطها، ولكن لا يمكننا إنكار أنها كانت لها إيجابية خدمت مصالح الدولة العثمانية كوسيلة لضرب الدول الأوروبية بعضها البعض، كما أن هذا النظام جاء كحل بديل لعدم استمرار الصراع العسكري وظهور العمل الدبلوماسي، وهو ما انعكس بالإيجاب على الدولة العثمانية في مختلف جوانبها منها: السياسة والعسكرية والاقتصادية.

أما بالنسبة للجانب السياسي استطاعت الدولة العثمانية بواسطة موقعها الجغرافي والاستراتيجي الهام، الذي مكنها من بسط سيطرتها على المنطقة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، ومد نفوذها على البلاد العربية بضمها لمصر والشام، ثم سيطرتها على المناطق المجاورة ووصول فتوحاتها إلى غاية وسط أوروبا، حيث تصدرت مكانة معنوية مرموقة في الدول الأوروبية والعالم، تجلت بوضوح من خلال اعترافاتهم بتلك القيم التي وصلت إليها شوكة الدولة العثمانية والهيبة التي فرضتها بين الأوروبيين، انتهجت أسلوبا جديدا يعبر عن نمط مغاير فيما يخص معاملة الدولة العثمانية للأجانب، تمثل هذا الأسلوب في تلك التسهيلات التي منحتها لهم، وهي بمثابة امتيازات تضمنت مختلف الجوانب لكي تكون وسيلة جذب إليها من أجل التحالف معها ضد القوى المنافسة، فكانت تلك الامتيازات الأجنبية عاملا مساعدا في تغيير موازين القوى السياسية لصالحها. [1].

–أما بالنسبة للجانب العسكري لم يخلوا من معاهدات الامتيازات التي كانت لها فوائد كبيرة في قوة الدولة العثمانية، وسيطرتها العسكرية البحرية العالمية، إضافة إلى كسب حلفاء إلى جانبها عن طريق منح تلك الامتيازات، التي تعد من أهم المعاهدات العثمانية الفرنسية المبرمة سنة 1536م بالنسبة للجانب العسكري [2].

---

[1] سهيل أحمد فتيحة حاج بن فطيمة: المرجع السابق، ص، ص،37، 39.

[2] ياسر عبد العزيز القاري: المرجع السابق، ج1، ص، 241.

-كما أن الكشوفات الجغرافية خلال القرن 15م كانت لها تأثير كبير عليها خاصة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح الذي أثر سلبا على حوض البحر الأبيض المتوسط، وهدد التجارة في الشرق المتوسط بتحويلها إلى المحيط الهندي والأطلسي، كان لابد من الدولة العثمانية حماية مصالحها التجارية بين الشرق والغرب لتضمن استمرار تفوقها ونموها، فقد حققت هذا الهدف بعدة طرق كان من أهمها تقديم تسهيلات تجارية وهي الامتيازات، بفضلها أصبحت حلقة اتصال من جديدة للتجارة بين الشرق والغرب [1].

وفي الأخير نستنتج أن العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 16م تميزت بالسلم وذلك بسبب التحالف العثماني الفرنسي الذي تويج بمعاهدة ال امتياز1536م، فقد لعبت دورا بارزا في دعم وتدهور الدولة العثمانية، حيث استخدمتها في فترة قوتها كأداة تجارية لتحقيق أهدافها في حين انتزعت منها أخرى في مرحلة ضعفها.

[1] إدريس الناصر: المرجع السابق، ص،280 .

# الفصل الثاني

## العلاقات الجزائرية الفرنسية بين الانفراج والتوتر

## (1012هـ-1604م/ 1072هـ-1661م)

تمهيد

1. حادثة حصن فرنسا سنة 1604م.

2. حادثة سيمون دانسيا سنة 1609م.

3. مجزرة ومذبحة الجزائريين في مرسيليا سنة 1620م.

4. البعثات الدبلوماسية للتفاوض.

5. معاهدة دي كوكيل 1640م وخيانة توماس بيكي وأثرها على العلاقة بينهما.

6. معاهدة استغلال الباستيون 1666م.

خلاصة الفصل.

**تمهيد:**

لقد كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتميز بنوع من الاستقرار والسلم خلال أغلب الفترات القرن 16م لكنها مع بداية القرن 17م، بدأت العلاقات تتلاشى وتضطرب، بسبب الوضع في الجزائر وفرنسا وأصبح كل طرف غنى عن الآخر، وكانت القطيعة أمرا لا يمكن تفاديه، وفي هذا الجو نشبت خلافات عديدة جعلت العلاقات تتصدع وأدت إلى ظهور أزمات تسببت في إعلان القطيعة والحرب بين الطرفين دامت ربع قرن، ومن بين العوامل التي تسببت في توتر العلاقات نذكر منها حادثة حصن فرنسا وحادثة سيمون دانسيا.

## 1-حادثة حصن فرنسا 1012هـ-1604م:

بدأ توسع نشاط الباستيون في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع العشر من صيد المرجان الى تجارة الحبوب الغير مرخص به في نصوص الاتفاقيات والمعاهدات في تلك الفترة ،لكن الجزائريين عمدوا إلى تهديم الباستيون[1] سنة 1012هـ-1604م بداعي انتهاك هذه الوكالة لبنود الاتفاقيات بتصديرها لكميات معتبرة من الحبوب نحو فرنسا ، فقد شهدت منطقة قسنطينة بين سنتي 1010هـ-1011هـ/1602-1603م انتشار وباء الطاعون، أعقبه سنوات من الجفاف تسبب في مجاعة عمت المنطقة، [2]وعندما علم أصحاب الامتيازات الفرنسيين في حصن فرنسا (بالجزائر) كانوا يصدرون إلى فرنسا الحبوب التي كانت يجب أن تطعم إلى الجزائر، حدث هيجان كبير وذلك أن الانكشارية الجزائرية مدعمة بسفن الرايس "مراد" قاموا بمهاجمة الحصن سنة 1012هـ/1604م وتحطيمه وتدميره كليا واخلاءه بكل ما فيه. [3]

اعتبر الملك الفرنسي هذا الحادث إهانة لشرف فرنسا وأكد إصلاحها فورا، وأمام هذا الوضع فلم يجد بدا من الاحتجاج لدى الباب العالي، ومن جملة ما تقدم به إلى السلطان العثماني إعادة بناء الحصن وتعويض سائر الخسائر التي ألحقت بالتجار الفرنسيين، وبعد مرور سنة على الحادث و نتيجة إلحاح فرنسا انهى الباب العالي إلى ايفاد المبعوث الآغا "محمد خوجة" لتسوية الخلاف سنة1605م، ورغم أسلوب العنف الذي اتخذه إذ قام باغتيال الباشا "خيضر" وحجر ممتلكاته، لذا فإن سفارته لم تحصل على أية نتيجة[4].

---

(1) الباستيون: هو حصن فرنسي تجاري الواقع على بعد بضعة كيلومترات شرق مدينة عنابة، على الساحل الشرقي للجزائر، وقد أسس خلال القرن السادس عشر حيث قدم المرسيليان توماس لانش وكارلين ديديه وتحصلا على موافقة الأهالي باستغلال حوالي 30 كلم من الشريط الساحلي، اقتصر نشاطه على صيد المرجان والمتاجرة به. ينظر: الشيخ لكحل، المرجع السابق، ص،11.

(2) نفسه: ص،42.

(3)جون وولف: **الجزائر وأوروبا 1500-1830**،تر: أبو القاسم سعد الله ،عالم المعرفة ،الجزائر ، ،2007،ص247.

(4) عائشة غطاس: **المرجع السابق**، ص،37.

## 1-1-مفاوضات دو بريف 1014هـ-1606م:

بعد فشل المبعوث العثماني في تسوية الخلافات أوكلت فرنسا مهمة التفاوض الى سفير "فرانسوا سفاري وبريف"Savary de Brévres المقيم بإسطنبول صحبة الخوجة "مصطفى" الذي حمل معه فرمان سلطانيا يقضي باحترام وتنفيذ ما نصت عليه معاهدة الامتيازات والإمتثال إلى مطالب فرنسا فما أن انتهى "دو بريف" de Brévres من مهمته في تونس أقلعت سفينته باتجاه الجزائر التي كان وصولها إلى المياه الجزائرية في أواخر سبتمبر سنة1014هـ-1606م، وعلى الرغم من الإستقبال الذي حظي به "دو بريف" على متن سفينته ،إذ قدم له ما لذ وطاب غير أنه لم يؤذن له النزول فورا وصوله إلى البر ،بينما سمح لمرافقة الخوجة "مصطفى" بمغادرة السفينة ،وتكلف هذا الأخير بتقديم نقل مطالب المبعوث الفرنسي ، ولكن بمجرد استماع أعضاء الديوان إلى مطالب المبعوث أعلن عدم امتثاله لأوامر السلطان و ثاروا عليه، وضل "دو بريف" ملازما سفينته لمدة ما يزيد عن شهر ولم يمنع له برخصه النزول إلا بعد تدخل الرايس "مراد" لدى الديوان[1].

لقد فشل "دو بريف" في تحقيق مساعيه المتمثلة في افتداء الأسرى، وإعادة بناء المركز الفرنسي رغم قيامه برشوة بعض أعضاء الديوان لاعتقاد بأنه سيحظى بدعمهم عن طريق رشوتهم[2].

[1] ا عائشة غطاس :المرجع السابق ، ص،38.

[2] عائشة محمة: **الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول حوض الغربي للمتوسط خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف: عمار بن خروف، جامعة غرداية، 2011-2012م، ص،75.

## 2-حادثة سيمون دانسيا1017هـ-1609م:

هو "سيمون دانسيا"Simon Dansia هولندي الأصل من مدينة "دوردريخت"Dorderecht قدم إلى الجزائر من مرسيليا، واستقر بالجزائر وتزوج وانهمك في تجارة السفن فأصبح قائدا في طائفة الرياس، واتخذ من القرصنة عملا في حياته[1]، اكتسب "سيمون دانسيا"، شهرة كبيرة وسمعة طيبة بين أهالي الجزائر الذين أطلقوا عليه اسم "دالي رايس" أو "دورفيل "Dorvil، لقد علم رياس البحر الجزائرية كيفية استعمال البوارج المستديرة أو المتعددة والقرصنة، كذلك وبفضله أصبحت السفن من حيث الصناعة الجودة والقيادة والتجهيز، وأصبحت البحرية الجزائرية مخيفة لسكان سواحل أوروبا والسفن التجارية، وعلى الرغم مما قدمه "دانسيا" للبحرية الجزائرية، إلا أنه كان سببا آخر من أسباب توتر العلاقات الفرنسية الجزائرية، واندلاع الحرب بين البلدين.

وفي 14ديسمبر استولى "دانسيا" على سفينة إسبانية، كان فيها عشرة رجال من رجال الديوان اليسوعيين باعهم "دانسيا" في الجزائر في المزاد العلني، أخذت هذه العملية أبعادا دولية، وأرسل "هنري الرابع" Henry IIII ملك فرنسا إلى سفيره في عاصمة الدولة العثمانية يطلب منه المفاوضة لتحرير الأسرى، وخلال المفاوضات طلب "دانسيا" في سنة1017هـ-1609م العفو من فرنسا، فوافق الملك على ذلك شرط أن يعيد هو الأسرى سالمين[2] من أصحابهم الجدد، وقال للرياس بأنه ذاهب إلى كوريسكيا لكنه توجه إلى مرسيليا وسلم نفسه للحكومة الفرنسية، فعفا عنه الملك وسلمه إلى والي

---

[1] وليم سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**: تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص،171.

[2] صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي (1830-1514م)** ، دار هومة، د ط،الجزائر، 2012م، ص، ص، 111 .112

مرسيليا "الذوق دوكيز"[1] ومعه مدفعين من البرونز، وهذان المدفعان استعارهما من الجزائريين بحجة إكمال تسليح سفينته[2].

وقد أثارت سرقة المدفعين موجة عارمة من الإستياء في الجزائر، وطالبوا بهما وبمعاقبة السارق، لكن ملك فرنسا لم يعر اهتماما لهذا المطلب، فتحمل مسؤولية القطيعة بين البلدين، وعادت على المصالح التجارية الفرنسية بعواقب وخيمة سنة 1610م[3].

لم يكتف "دانسيا" بارتكاب هذه الخيانة والسرقة، بل قام بمرافقة ثلاثة مراكب توسكانية إلى سواحل الجزائر، واشترك مع بحارتها في الهجوم على قرية بريشك، ورغم أن "دانسيا" وقع أسيرا إلا أن رفاقه افتدوه بالمال، وفي عام 1025هـ-1617مجهز المرسيليون خمسة بواخر وأسندوا قيادتها إلى كل من يوليو وفانسقيرا، وكلفوهما بمهاجمة البحارة والسفن الجزائرية في سواحل الجزائر وكل بلدان المغرب[4].

## 2-1معاهدة1028هـ-1619م:

رغم ما شهدته العلاقات الجزائرية الفرنسية من توتر بسبب قضية الباستيون ومدفعي دانسيا[5]، وما لمسته الملكية في فرنسا من خراب تجارتها مع المشرق وسبب سيطرة الجزائريين على البحر، فلم تجد حلا من التفاهم معهم[6]،فراحت تسعى لإعادة علاقاتها مع الجزائر من أجل ذلك كلفها قنصلها

---

[1] الدوق دوكيز: هو شارل لورين، أحد نبلاء فرنسا، قبطان بحرية الشرق والقائد العام للقوات المسلحة ،ممثلا للملك الفرنسي في المفاوضات والمعاهدات التي أبرمت مع الجزائريين في بداية القرن السابع عشر، تميزت فترته بتوتر العلاقات مع الجزائر ينظر: الشيخ لكحل، المرجع السابق، ص،45.

[2] عزيز سامح إلتر: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمد علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1989م، ص، 328.

[3] مبارك بن محمد الميلي: المرجع السابق، ص،151.

[4] يحي بوعزيز: **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500-1830م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1985، ص، ص، 62، 63.

[5] الشيخ لكحل: المرجع السابق، ص، 59.

[6] مبارك بن محمد الميلي: المرجع السابق، ص، 152.

بالتفاوض مع الجزائريين، في حين ناقش السفراء مع "الدوق دوكيز" شروط المعاهدة وذهبوا إلى تور التي كان يتواجد فيها الملك وطلبوا منه الصلح، على النهب الذي ارتكب في حق الفرنسيين، وهناك أبرمت معاهدة السلم وتم التوقيع عليها يوم21 مارس 1619م[1] وأهم ما تضمنته هذه المعاهدة :

- احترام المعاهدات المبرمة بين الطرفين من أجل السلام والراحة المشتركة بينهما.
- تتوقف مختلف عمليات القرصنة والأعمال العدائية ولا يتعرض قراصنة الجزائريين عند ملاقاتهم بالسفن والمراكب الفرنسية سواء القادمة من الشرق أو من الغرب.
- لا يتعرض التجار الآخرين تحت الراية الفرنسية، ولا يجوز لهم الإستيلاء على هذه المراكب أو تفتيشها ولو كانت ملكا لأعداء السلطان.
- لن يسمح لقرصان البلاد ومماليك أخرى بسوق الأسرى من الفرنسيين إلى الجزائر، وإذا ما حدث ذلك يطلق سراحه وترد إليه أمتعته.
- يطلق جل الفرنسيين ومن أي منطقة كانوا أو الذين أسرو تحت الراية الفرنسية [(2)].

وهناك نقطة مهمة لم تذكر في المعاهدة، وهي تتعلق بمدفعي "دانسيا"، وكانت الهيئة الجزائرية تقول لا يمكنها دخول الديوان بدون أخذ المدفعين، ولم يتجرأ أحد على أخذ المعاهدة إلى الملك، كما أن "الدوق دوكيز" يرفض تسليم المدفعين وبهذا الشكل تعقدت المسألة ومرت سنة كاملة دون اتخاذ أي قرار، وكانت مرسيليا أكثر المتضررين من قطع العلاقات مع الجزائر، لذلك عمدوا إلى شراء المدفعين من "الدوق دوكيز"، وقدموهم كهدية للهيئة الجزائرية كحل يرضي الطرفين، وفجأة عندما كانت المباحثات بين الطرفين مستمرة والجميع يأمل بالتوصل إلى نتيجة مرضية ونهائية، تجددت الحرب بين الطرفين[(3)].

---

[1] De Garammot: **Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)**، Ernest Leroux Editeur، paris، p154.

[(2)] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، منشورات وزارة المجاهدين، مج01، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007، ص، ص، 305، 306.

[(3)] عزيز سامح إلتر: المرجع السابق، ص، ص، 329، 330.

### 3-مجزرة ومذبحة الجزائريين في مرسيليا1029هـ-1620م:

لم تضع معاهدة 1028هـ-1619م التي جاءت بعد مجهودات شاقة حدا للنزاعات ولو لبضعة أيام، فبينما كانت السفارة الجزائرية على وشك مغادرة مرسيليا وبعد ما تم الاتفاق على الأسس الجديدة التي كانت ترتكز على العلاقة بين البلدين[1].

استولى "رجب رايس" في نهاية شهر فيفري من سنة 1028هـ-1620م الذي كان ينشط في خليج ليون على سفينة مرسيلية كانت آتية من مدينة الإسكندرية يقودها القبطان "دريفات"[2] بعدما أخذ البضائع التي على متنها وقتل التجار والبحارة ورماهم في البحر، لكن إثنين من الركاب كانا مختفيين داخل السفينة نجيا من القتل وتمكنا من الإلتحاق بمدينة مرسيليا[3]، وقصا على الناس خبر الحادثة فانتشر الخبر بسرعة وسبب هيجانا حقيقيا، فخرجت عائلات الضحايا وقاموا بأعمال شغب فأثارت شكواهم وصرخاتهم غضبا شديدا، مما أدىّ إلى تفجير ثورة رهيبة[4]بعدما كانت الهيئة الجزائرية مستعدة للسفر وكانوا أثناء ذلك في فندق ميوالين، فهاجم الأهالي الفندق ولم يجد الجزائريون وسيلة للتصدي للهجوم المفاجئ عليهم[5]، وحينما عجز الثوار عن دخول الفندق أضرموا النار فيه فاضطروا للخروج وألقي القبض عليهم وذبحوا جميعا في الشوارع[6] لكن اختلفت المصادر الفرنسية في عدد ضحايا هذه المجزرة، فبعضها قدرها ب40 قتيلا و البعض الآخر قدرها ب45 بخمسة وأربعين قتيلا، وذكر "الباشا إبراهيم" في رسالته إلى مسؤولي مدينة مرسيليا أن عدد الضحايا كان 60 قتيلا[7]، حينئذ سارع "لويس الثالث عشر" خوفا من عواقب رد فعل الجزائريين إلى إصدار أمر يقضي بمحاكمة

---

[1] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص، 45.

[2] صالح عباد: المرجع السابق، ص، 115.

[3] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق، ص،67.

[4] De Garammot: op،cit،p156.

[5] عزيز سامح إلتر: المرجع السابق، ص، 330.

[6] صالح عباد: المرجع السابق، ص، 116.

[7] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق، ص، 66.

المجرمين، وتمت محاكمتهم في 21ماي1620م[1] وذلك بإعدام 14 شخصا من الثوار وحكم على البعض بالأعمال الشاقة، بينما عاقب البعض الآخر بعقوبات مختلفة[2].

وصلت أخبار الفاجعة إلى مدينة الجزائر فتسببت في تجمع الناس حول مقر السلطة مطالبين برؤوس الفرنسيين، فأرسل الباشا "محمد الشريف" صهر "سنان آغا" إلى مرسيليا لإجراء تحقيق حول تلك الحادثة [3]، وقد شكوا في رسائلهم خطورة ما حدث وذكرت الهيئة الفرنسية بقدسية الهيئة الدبلوماسية، فوصلت الهيئة الفرنسية تحمل جواب الملك الفرنسي وقد أظهر في رسالته حول حقوق الضيف واعتذر عما حدث، وأخبرهم بالعقوبات التي سلطها على المجرمين بأمل أن لا تؤثر هذه الحوادث على العلاقة بين البلدين.

لم يطلع الجزائريون على نتيجة التحقيق والرد الفرنسي لأن "محمد الشريف" أعتقل من قبل السفن التوسكانية أثناء عودته إلى الجزائر، ولهذا زادت النقمة على الفرنسين[4] أدى مقتل "سنان" ورفاقه إلى تدهور العلاقات أكثر بين البلدين، فعمل الجزائريون على ملاحقة السفن الفرنسية في البحار وصعب الأمر على مراكب التجارة الأوروبية بصفة عامة فكلف الملك الفرنسي "لويس الثالث عشر"، "فليب ايمانويل" بملاحقة المراكب الجزائرية وتمكن من إغراق وتعطيل ستة منها[5]،في نفس الوقت كلف "الدوق دوكيز" بعض السفن باحتلال الباستيون ثانية ولكن الهجوم فشل[6].

استمر البلدان في حالة حرب تزايدت قرابة ثماني سنوات، كان البحر الأبيض المتوسط ميدانا لها وقد سعت الدولة العثمانية نظرا لما بذله سفراء فرنسا لدى البلاط العثماني لإعادة العلاقات بين البلدين، فأوفدت سنة 1623م "سليمان شاوش" للنظر في النزاعات القائمة بينهما وكان موقف الحكومة الجزائرية عنيفا ضد المبعوث والوساطة العثمانية، التي رأت فيها إجحافا للطرف الجزائري وكان كل ما قام به هو أنه مهد الأرضية لإعادة العلاقات [7].

---

[1] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص، 46.

[2] عزيز سامح إلتر: المرجع السابق، ص، 331.

[3] صالح عباد: المرجع السابق، ص، 116.

[4] عزيز سامح إلتر: المرجع السابق، ص،331.

[5] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص،65.

[6] عزيز سامح إلتر: المرجع السابق، ص، 332.

[7] الشيخ لكحل: المرجع السابق، ص، 66.

## 4-البعثات الدبلوماسية للتفاوض:

### 4-1-مهمة سانسون نابلون سنة1037هـ-1628م

عندما وصلت العلاقات إلى الحد من التدهور والتوتر أرسل الملك الفرنسي "لويس الثالث عشر" Louis XIII المفاوض "سانسون نابلون"Sanson Napolon[1]إلى القسطنطينية ليفاتح السلطان ويتعاون مع القنصل الفرنسي "دوسيزي" فتفهم السلطان مهمتها ، وعين ضابط برتبة قابيجي،[2] ليصحبوا نابليون إلى الجزائر وزودهم برسالة إلى الديوان طلب منه فيها أن يحرر الأسرى الفرنسيون ويحقق السلام مع فرنسا .وفي طريق العودة مر "نابلون" Napolon بمرسيليا وترك الضباط الأتراك وذهب الى باريس لتلقي التعليمات اللازمة من حكومته واشترى مدفعين البرونزيين، و اتجه إلى الجزائر ،ووصل إليها في يوم 20جوان 1626م أطلق المرسيلون سراح 200أسير جزائري ووجهوهم إلى الجزائر فساد السلام بين البلدين[3].

ساهمت مدينة مرسيليا بجهد كبير في هذه المفاوضات ووجد "سانسون نابلون" Sanson Napolon مساندة كبيرة من طرف قناصل مدينة مرسيليا وممثلي التجارة، فصادقوا على منحة ثلاثين ألف ليفر لفدي الأسرى الجزائريين المحجوزين لدى "دوكيز"

---

[1] سانسون نابلون: هو قائد كورسيكي جويديسيلي، المعروف بسانسون نابلون 1633/1580 قدم إلى الجزائر في 26 جوان 1626م، كمبعوث شخصي للملك الفرنسي وكممثل للدوق دوكيز أيضا، تمكن من عقد الصلح مع الجزائر في سنة 1628 قتل في 11ماي 1633م من طرف يد الجنويين، الذين كانوا ينافسونه غي تجارة صيد المرجان ،ينظر: الشيخ لكحل، نفسه، ص46.

[2] القابجي: لفظ فارسي تركي معناه بواب ،أطلقه العثمانيون في عهدهم على الحارس مكلف بحراسة بوابات السلطانية والديوان كان ينتمي إلى طائفة عسكرية ،تعرف بالقابجية، غلب على طبيعة القائم بهذه الوظيفة صفة الحجابة وكان يقوم بحمل الرسائل عبر المكاتب الحكومية. ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1416،1هـ/1696م، ص 343.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص، 68.

واسترجاع المدفعين الجدير بالذكر أن المبعوث سانسون نابلون كان قد كلف بمهمة أولية لنفس الغرض لدى الدولة العثمانية لكنها لم تنجح [1]،وفي 26جوان-1626م جاء "سانسون" إلى الجزائر كمبعوث شخصي "الدوق دوكيز" أيضا وفورا وصوله قدم "لحسين باشا" الذي كانت أولى مهامه إقامة الصلح وعقد الاتفاقيات مع الجزائريين، وفي سنة 1036هـ-1627م عاد الوفد إلى إسطنبول وبلغ الديوان بإصرار السلطان العثماني على ضرورة إقامة الصلح مع فرنسا ،وبعد ذلك اجتمع ديوان الإنكشارية وكان من أولى شروطه اطلاق سراح الأسرى الأتراك الموجودين في السفن المرسيلية وإستعادة المدفعين اللذين سرقهما "سيمون دانسيا"Dansia Simon وعاد "سانسون نابلون" ليخبر الملك على أوضاعه في الجزائر، فقرر الملك شراء الأسرى الأتراك من أصحابهم وإرسالهم إلى الجزائر، كما فرض ضريبة على أهالي مرسيليا لشراء المدفعين وفي هذه الأثناء كان سانسون يراسل الجزائريين ويتباحث معهم، وحينما عاد إلى الجزائر في 17سبتمبر 1037هـ-1628م كان قد رتب أموره بشكل جيد، فوزع الهدايا على الرياس وقدم الباشا وأصحاب النفوذ خمسين ألف ليرة، تمكن بحنكته كسب الحب واحترام الجميع، وبهذه الخطة استطاع حل أصعب المشاكل بسهولة.[2].

ونجح "سانسون نابلون" في إبرام معاهدة السلم بين الجزائر وفرنسا، بين "حسين باشا" و"لويس الثالث عشر"Louis XIII ،عقدت بالجزائر هذه المعاهدة في يوم19 سبتمبر1628م، بحضور الأغا وقائد الحرس والمفتي والقاضيين الحنفي والمالكي ورجال الشريعة ،والديوان الكبير، والمجلس في الجزائر المحروسة وقد أمضاها "حسين باشا "و"سانسون نابلون" باسم "لويس الثالث عشر" ملك فرنسا تنص هذه المعاهدة على مايلي:[3]

- منح حق اللجوء إلى فرنسا للمسلمين الفارين من بلدان معادية وهو ترتيب يخص المسلمين الفارين من اسبانيا وممتلكاتها.

---

[1] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص،51.

[2] عزيز سامح إلتر: المرجع السابق، ص، ص، 336.335.

[3]مولود قاسم بلقاسم نايت: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ، دار الأمة، الجزائر،،2007،ج2، ص 60.

- من حق الجزائر أسر واسترقاق الفرنسين الذين يعملون في سفن هؤلاء الأعداء كما أمنت على حقوق الرعايا الأجانب المقيمين في فرنسا والرعايا الفرنسين المقيمين للمراكب الأجنبية المعادية.
- التزمت الجزائر بعدم السماح ببيع البضائع والأسرى الفرنسيين في موانئها من طرف أعدائهم[1].
- إطلاق سراح الأسرى من الجانبين.
- عدم تتبع الجزائريين للبواخر الفرنسية.
- لا يمكن للفرنسيين أن يستعبدوا الجزائريين ولا للجزائريين أن يستعبدوا الفرنسيين.
- أن يقيم بمدينة الجزائر القناصل الفرنسين وتكون لهم ولمنزلهم الحصانة.

لقد حقق "نابلون" Napolonنجاحا كبيرا في مهمته لأن الانكشاريين لن يعترضوا على انشاء الباستيون، وأن السلطان العثماني لن يحذر بفرماناته الإنكشارية والرياس من الاعتداء على السفن الفرنسية، وأضاف ديوان الجزائر على المعاهدة بندا جديدا ينص على أحقية "سانسون نابلون" Sanson Napolon بإدارة الباستيون طوال حياته وذلك تقديرا لجهوده وأعماله [2] وكانت نهاية "سانسون نابلون" الإغتيال على أيدي الجنوبين أمام أسوار طبرقة عندما حاول أن يغزوها في شهر ماي 1043هـ-1633م وهذا ما يؤكد أطماعه الاستعمارية وتكالبه على خدمة أغراضه ومصالحه التجارية المحصنة البعيدة عن العمل الدبلوماسي الشريف، بعد وفاته خلفه "سانسون لوباج"[3].

---

[1] جمال قنان: المرجع السابق، ص، ص، 75، 76.

[2] عزيز سامح إلتر: المرجع السابق، ص، 337.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص، 70.

## 4-2-مهمة سانسون لوباج 1043هـ-1634م:

لقد جاءت هذه مهمة لإعادة العلاقات السياسية والتجارية، وكان الهدف الأساسي لهذه البعثة هو حل الحكومة الجزائرية على تعديل موقفها من قضية جد حساسة واعتبرها الفرنسيون إهانة لهم عند تفتيش السفن الفرنسية من طرف الرياس الجزائرية[1].وفي سنة 1043هـ-1634م أرسل الملك "لويس الثالث عشر"Louis XIII، مبعوثا خاصا يدعى "سانسون لوباج"Sanson le Page ليطلب تعديل بنود المعاهدة[2]خلفا ل "سانسون نابلون" الذي توفي سنة1633م وكلفه بالإلتحاق إلى الجزائر في شهر جويلية1634 وطلب من الباشا أن يطلق سراح الأسرى الفرنسيين[3]،بدأت المفاوضات فور وصوله لكن غياب الباشا جعل المفاوضات التي تمت مع الديوان تتعثر بسبب انتظار حكومة الباشا المعين من طرف الباب العالي[4]، وعند وصول "يوسف الباشا" تغير الوضع وجعل تسوية الخلاف من صلاحياته، وبعد المفاوضات مطولة يظهر أن حاكم الجزائر عارض بشدة مطالب فرنسا ورفض إطلاق سراح جميع الأسرى الفرنسيين ،كما رفض ارجاع البضائع والسفن المستولي عليها عندما تبين المفاوض أن تحقيق هذه المطالب دفعة واحدة يركز أساسا على الإفراج 342على أسير فرنسي مقابل 68 أسير جزائري، لكن الحكومة الجزائرية رفضت هذا التبادل غير المكافئ، مما زاد موقف فرنسا العنيف بصد هذا الرفض، فأمر "لويس الثالث عشر" Louis XIII،في شهر ماي 1636م بإرسال أسطول يجوب البحر الأبيض المتوسط لمطاردة البحارة الجزائريين، وفي 7 نوفمبر 1637م توجه "لوباج" مع القائد "مانتان" إلى الشواطئ الجزائرية على رأس حملة عسكرية تشكلت من إثني عشر سفينة للضغط على الحكومة الجزائرية كي تفرج عن الأسرى الفرنسيين وصادق على التعديلات التي أدخلتها على نصوص المعاهدة سنة 1628م.

وحتى تخطى المطالب الفرنسية بالموافقة، واشتدت العلاقات توثرا تعطلت على أثرها العلاقات التجارية بسبب تحطيم الحصن على يد "بتشين"[5].

---

[1] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص، 56.

[2] مولود قاسم بلقاسم نايت: المرجع السابق ، ص60.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص،72.

[4] R.P. Perdant : Histoier de Barbarie et de ses coraires، Pierre Rocolet Imprimeur et Libraire or diraire de Roi Paris، 1646 ،P322.

[5] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص، ص: 57، 58.

## 5-معاهدة دي كوكيل 1049هـ-1640م:

لقد أعقبت الحملات الفرنسية الفاشلة بعد اخفاق محاولة "لوباج" الدبلوماسية، فترة من الركود ولم يسمح أي طرف من الآخر إعادة العلاقات بين البلدين، ففرنسا منهمكة في الحروب الأوروبية ولم يكن في استطاعتها الخوض في المفاوضات، والجزائر أيضا لم يكن يهمها الأمر[1].

والجدير بالذكر أن هذه المحاولة لم تصدر عن الجهات الرسمية الفرنسية وإنما كانت بمبادرة من أحد التجار الخواص الذي كان أحد أسرى الباستيون يدعى "دي كوكيل"De coquel ولأنه كان من أصحاب المصالح التجارية؛ رأى بأن توتر العلاقات بين الطرفين سيكلف التجارة الفرنسية خسائر كبيرة، فعمل على إعادة السلم[2].

ولم يلق هذا الرفض من قبل الحكومة الجزائرية، خاصة وأنها كانت تعيش في هذه الأثناء أحداث وهي جملة من الثورات، إلا أن الحكومة الجزائرية، رخصت له بالذهاب إلى فرنسا ونظر في النزاعات.

أحرز "دي كوكيل" بفضل ذكائه و ذهائه على موافقة الحكومة الفرنسية بهذا الشأن، وبعد جهد استغرق سنتين توصل الأسير الذي تحول إلى دبلوماسي مفاوض إلى إبرام معاهدتين إحداهما سياسية والأخرى تجارية[3]، وذلك يوم 7جويلية 1640م، وقد اتفق الطرفان فيها على تبادل إطلاق سراح الأسرى، وعلى عودة التجار ومستخدمي الباستيون إلى مراكزهم ،كما ضبطت قضية تفتيش المراكز الفرنسية حيث أصبح لا يحق للتجار الجزائريين تفتيشها في البحر، وإنما يمكنهم سوقها إلى الجزائر إلا في حالة وجود ريب لكونها تحمل بضائع لرعايا معادية، وفي هذه الحالة، فإنه يدفع أجرة الكراء لأصحاب المراكب، ولضمان عدم التعرض للمراكب وللرعايا الفرنسين من طرف السفن

---

[1] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص، 59.

[2] عائشة محمة: المرجع السابق، ص،81.

[3] ا عائشة غطاس: المرجع السابق ، ص، 59.

الجزائرية التي لا يقودها ضباط الديوان، فقد ألزم رياس هؤلاء السفن بدفع تعويضات عن الخسائر التي قد يلحقونها بالمراكب والرعايا للفرنسين، كما أكدت هذه المعاهدة على حقوق القنصل الفرنسي وامتيازاته، بحيث أصبح يتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها القناصل الفرنسيون في الموانئ العثمانية ،كما أصبح يتمتع بحق حماية وتمثيل مصالح الرعايا الأوروبيين الذين ليس لهم قناصل في البلاد، واستخلاص الحقوق المعروفة باسم الحقوق القنصلية([1]).

لقد رفص الكاردينال "ريشليو" المعاهدة رفضا قاطعا معتبرا أن "دي كوكيل"De coqouel قد صنع معاهدة ليست هي المعاهدة التي كان يجب أن تكون كما في سنة1640م، لكن على الرغم من أن الملك لم يصدق عليها الا أنها كانت سارية المفعول.

أرفقت معاهدة 7جويلية1049هـ-1640م معاهدة أخرى تجارية تتعلق باستغلال الباستيون وتسمح هذه المعاهدة لدي"كوكيل" بممارسة الأعمال التجارية في القل وعنابة، وإقامة المباني في الباستيون للدفاع عن نفسه من الغارات الأجنبية ،كما تسمح له أن يبني نقاط حراسة عند مدخل مينائي عنابة والقل([2]) ومنحت تسهيلات واسعة للفرنسين مثل احتكار التجار لبعض السلع، كما منحت لمدير الباستيون حرية واسعة في اختيار مستخدميه للقيام بصيد المرجان وبأعماله التجارية الأخرى، بدون مراعاة للجنسية التي يحملونها، وتعهدت الجزائر بمعاملة كل مستخدمي الباستيون مثل معاملتها للفرنسين، وفي مقابل هذه الامتيازات الواسعة تعهد السيد "دي كوكيل"، بدفع المبلغ المالي المعروف باسم اللزمة والذي حدد بأربعة وثلاثين ألف دبلون سنويا، كما أكدت هذه المعاهدة على توفير الأمن الكامل، والطمأنينة التامة لعمال الباستيون وملحقاته حتى في حالة حدوث قطيعة، وقيام الحرب بين البلدين .

---

[1] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا** ،م1، المرجع السابق ،ص، ص82، 83.

[2] صالح عباد: المرجع السابق ،ص، ص123، 124.

ضبطت هاتان المعاهدتان العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين، مدة عشرين سنة ويبدو أن كل طرف حرص من جهته على احترامها والتقيد بنودها، خاصة بالنسبة للمعاهدة السياسية[1]

## 5-1-خيانة توماس بيك ي1658م:

تمكن "دي كوكيل"De Coquiel" من امضاء معاهدة 7جويلية 1640م التي تقضي بإعادة الامتيازات التي حصل عليها القنصل الفرنسي "سفاري دوبريف" Sarary de Bréves من سنة 1604م ،عاد "دي كوكيل" De coquel إلى فرنسا وأسندت إدارة الباستيون إلى الفرنسي توماس بيكي"Thomas Pioque الذي عاد الى الجزائر سنة1657م فبدد رأس المال الشركة هذا الأمر جعله يضطر إلى الاستدانة من بعض التجارة بمدينة الجزائر[2] وأمام تراكم الديوان فر إلى ليفرون الإيطالية بعد حرقه للمؤسسات وباعهم إلى الطوسكالين وكان عددهم 80شخصا، وذلك يوم 25أكتوبر 1658م، وأثر هذا العمل الذي قامت به أسرعت الحكومة الفرنسية بشراء الأسرى الجزائريين[3] .

---

[1] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق، ص84.

[2] محمد بن سعيدان: **علاقات الجزائر مع فرنسا(1070.1170هـ/1659.1756م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، الاشراف صالح بوسليم، جامعة غرداية ،2011-2012م، ص 120.

[3] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 76.

## 6-معاهدة استغلال الباستيون 1072هـ-1661م:

بعد تخريب الباستيون ، من طرف "توماس بيكي"Thomas Pioque ،والعمل الإجرامي الذي قام به وقع كالصاعقة على مدينة الجزائر ،لذا أسرعت السلطات الفرنسية في تدارك الموقف خوفا من ضياع الباستيون من بين أيديها في سنة 1659م ،فأرسل الملك الفرنسي "لويس الرابع عشر"Louis XIV ممثلا عنه إلى الجزائر لويس "كامبون" للتفاوض من جديد قصد إعادة الباستيون وحل القضايا المعلقة بين الطرفين، من خلال اطلاق سراح الأسرى الأشخاص المخطوفين الذين باعهم توماس بيكي وتسديد الديون التي فرضت على هذا الأخير، إلا أن مهمة المبعوث الفرنسي لويس "كامبون" لم تستمر بسب الاضطرابات والأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة.[1]

ولكن في بداية 1661م، وفد مبعوث آخر الى الجزائر وهو "رومينهاك" حاملا معه مما مكنه من عقد اتفاق جديد بخصوص قضية الباستيون، التي أبرمت في 9فبراير عام 1661م

وتضمنت عدة ضمانات وامتيازات إلى جانب تسوية قضية الديون الملحقة التي كانت على الباستيون، سواء تلك التي تخص الأزمة أو التي تخص الرعايا الجزائريين الذين فرضوا على المدير السابق للباستيون "توماس بيكي". كما نص هذا الاتفاق على السماح للفرنسيين ببناء حصن على الباستيون للدفاع عن نفسه ضد غارات الإسبان والإيطاليين، وامتلاك الأسلحة بما فيها المدافع، إضافة إلى عدة امتيازات أخرى.

لقد أعادت هذه المعاهدة الأمور إلى نصابها بخصوص الباستيون وعلاقاتها بالسلطات الجزائرية، وبدأت الأمور بعد تصفية القضية وكأنها تسير على وثيرة مرضية بين البلدين، لولا القرار المفاجئ الذي اتخذه "لويس الرابع عشر"louis XIV بإرسال حملة عسكرية ضد مدينة جيجل.[2]

-وفي الأخير نستنتج أن العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال هذه الفترة تميزت بالتوتر والعداوة الشديدة، وفي حين آخر تميل على تحسين الوضع وارجاع السلام بين الطرفين من خلال الرجوع إلى البعثات الدبلوماسية.

---

[1] صالح عباد: المرجع السابق، ص، 127.

[2] جمال قنان: **معاهدات مع فرنسا** ، المرجع السابق، ص 87.

# الفصل الثالث

## سياسة عهد لويس الرابع عشر على الجزائر

## (1075هـ-1664م/1107هـ-1695م)

تمهيد

1-حملة الدوق دوبوفور على مدينة جيجل 1664م

2-حملة دوكين الأولى على الجزائر 1682م

3-حملة دوكين الثانية على الجزائر 1683م

4-حملة ميشال ديستري على مدينة ال جزائر1688م

5-معاهدة السلم المئوي 1689م

خلاصة الفصل

**تمهيد:**

بعد تنصيب الملك الفرنسي لويس الرابع عشر الحكم على فرنسا سنة 1071هـ-1661مأصبحت سياسته اتجاه إيالة الجزائر، وكان الهدف منها هو محاولة القضاء عليها فأعلن القطيعة والحرب، ووجه غاراته التدميرية وحملاته العسكرية لينتقم منها لكنها باءت بالفشل، مما اضطر إلى عقد معاهدات سلمية.

## 1-حملة الدوق دوبوفور على جيجل 23 جويلية 1075هـ/1664م[1]:

تعتبر هذه الحملة الفرنسية العسكرية الأولى من نوعها التي بينت النوايا الخفية لدى فرنسا[2]، بخصوص العملية التي قامت بها ضد مدينة جيجل، أرجع البعض منهم أن الهدف منها هو الاستقرار والبقاء بها واتخاذها قاعدة لعملياتها البحرية من أجل السيطرة على البحر المتوسط[3] بينما رجح البعض أنها كانت كرد فعل انتقامي لنشاط البحارة الجزائريين، بينما رجح بعضهم أن سبب الإعتداء هو فشل المحاولة الدبلوماسية كانت تهدف لإعادة مؤسسات الحصن لفرنسا.

غير أن هذه الحملة لم تستهدف الحد من نشاط البحرية الجزائرية، بل كان الغرض من ذلك هو الحصول على امتيازات خاصة لدى الحكومة الجزائرية من ناحية، وتوجيه نشاط البحارة الجزائريين ضد الدول الأوروبية من ناحية أخرى، قصد كسر شوكتهم بواسطة القوة الجزائرية[4]، ففي سنة 1661م كلف الملك لويس "الرابع عشر[5] "Louis XIV "كليروفيل" صاحب المصالح المالية الكبرى في المؤسسات الفرنسية بالقالة وعنابة، بأن يختار المكان المناسب الذي تنزل به الحملة العسكرية، فكان اقتراحه على مدينة سطورة بالقالة في التقرير الذي أرسله إلى "كولبير"Colbert" يوم22 جوان1662م، ولكن القنصل الفرنسي رجح مدينة الجزائر[6]، أما جيجل فقد تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الملكي، فهي لم تكن من بين المناطق المقترحة[7]

---

[1] ينظر الى الملحق رقم01

[2] محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص65.

[3] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق ، ص92.

[4] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص71.

[5] لويس الرابع عشر: المعروف باسم ملك الشمس المنحدر من أسرة آل بوربون، ولد في سان جيرمان من سنة 1638م وتوفي سنة 1715 حين مات والده كان عمره 5سنوات وأصبحت أمه النمساوية وصية عليه بمساعدة مازران الحكم على فرنسا 1715/1643م، في عهده استحق عن جدارة لقب الملك العظيم ينظر: عائشة محمة، المرجع السابق، ص،58 وعبد الحميد بطريق وعبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص172.

[6] يحي بوعزيز: المرجع السابق ، ص80.

[7] عزيز سامح التر: المرجع السابق ، ص392.

انطلقت الحملة في الثاني من شهر جويلية1075هـ/1664م بقيادة "الدوق دوبوفور" متشكلة 4الآف و650 جندي من القوات البرية و800 من القوات البحرية و60 سفينة لنقل البضائع[1]، وفي 21 من شهر جويلية وصل الأسطول الفرنسي إلى بجاية، وكان الوقت مناسبا جدا لإنزال القوات باحتلالها دون مقاومة بسبب خلو المدينة من الحراس، لكن "دو بوفور" خالف "كليروفيل" بذلك[2].

وصلت الحملة إلى جيجل يوم 22 جويلية من نفس السنة، وتمكن الجيش الفرنسي من الاستحواذ على المدينة بعد معركة دامية كلفت خسائر من كلا الطرفين، بلغت حوالي 400 شخص وأخذ "الدوق دوبوفور" يقلد طريقة الكاردينال "خيمينيس" [3] عندما دخل إلى مدينة وهران سنة 1509م يحمل صليبين واحد في اليد اليسرى و الآخر في اليد اليمنى، ورفع العلم الفرنسي فوق مئذنة المسجد[4].

كان لهذا الانتصار المؤقت الذي حظيت به القوات الفرنسية وقع كبير على تجار مارسيليا واعتبروه أكبر خدمة قدمت لهم من طرف الملك الفرنسي،[5] أما فيما يخص أهالي المدينة فقد واجهوا الغزاة بكل ما أوتوا من قوة، ولكن عدم توفرهم على العتاد الحربي صعب عليهم مهمة الرد، ولذلك قام الغزاة ببناء حصن من المواد التي جلبوها، واستمرت المناوشات شهرين كاملين فقررت الحكومة الجزائرية إرسال المدد إلى مدينة جيجل[6] وعلى الرغم من الظروف السيئة التي كانت تمر بها الجزائر في

---

(1)D.Grammont : histoir , op , cit, p214.

(2) عزيز سامح الترا: المرجع السابق ، ص393.

(3) خيمينيس: وهو الكاردينال فرانسيسكو، ولد في قشتالة سنة 1436هـ/1517م كان من أحد رجال التنظيم الفرانسيكي، عين أسقفا على طليطلة سنة 1495م، وأصبح محققا في محاكم التفتيش في قشتالة، ينظر:عائشة محمة، المرجع السابق، ص،60.

(4) عائشة غطاس: المرجع السابق ، ص75.

(5) عائشة محمة: المرجع السابق ، ص60.

(6) Moulay Belhamissi : **Histoire De La Marine Algerienne ( 1516-1860)** , édition E.N.A.L. Alger t2.P.46.

هذه الفترة، فقد استطاع "الأغا شعبان"[1] أن يتصدى لها بكل بسالة وكان النصر حليفه بعد هجوم الحامية الجزائرية التي قدرت بعشرة آلاف جندي، فرت الجيوش الفرنسية تاركتا وراءها مدافعها والكثير من الأسرى الذين لم يستطيعوا الفرار، وقد بلغ عددهم حسب بعض المصادر 400 أسير[2]، وفي اليوم الفاتح من أكتوبر من سنة 1075هـ/1664م وصلت القوات الفرنسية إلى جيجل وبدأت المناوشات بين الجانبين[3].

في اليوم 22 أكتوبر وصلت القوات الفرنسية بقيادة "ماركي دومارتل " "دي كاستيلان" وكان هناك خلاف بين "دي كاستيلان" وبقية القادة، لكن الملك الفرنسي كلفه بالقيادة فأسند إلى "كادان" قيادة القوات البحرية وأمر "دوبوفور" القيام بدوريات بحرية بعدما عهد إليه قيادة الأسطول لكن قبل مغادرته المنطقة بأسطوله كان قد كلف بشن هجوم على الجزائريين، لكن "كليروفيل" استخدم نفوذه لدى المجلس الملكي، ومنع تنفيذ مثل هذا الهجوم

في اليوم 29من أكتوبر فتحت المدفعية نيرانها على الفرنسيين، ولم يبق أي أثر على المواقع الفرنسية، وبعد ساعات انهارت معنويات القوات الفرنسية بسبب عدم تمكنها من الرد[4]، وأرغمت "دوقان" على الانسحاب وأخذت منه 450مدفعا وكل الأسلحة والذخائر الحربية التي كانت بالمدينة، وكلفت الفرنسيين خسارة ألفي شخص بين قتيل وجريح وأسير[5].

---

(1) شعبان آغا: تولى الحكم سنة 1071هـ/1661م وقتل سنة 1075هـ/1665م ينظر: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح: محمد بن عبد الكريم، ش، و، ن، ت، ط2، الجزائر، 1981م، ص17.

(2) محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص66.

(3) مبارك الميلي: المرجع السابق ، ص175.

(4) عزيز سامح الترا: المرجع السابق، ص395.

(5) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص81.

شعر لويس "الرابع عشر" Louis XIVبالغضب بعد نهاية الحملة فأرسل إلى قاداتها يطلب منهم توضيحا حول انسحابهم دون أن يتلقوا الأوامر، وتفاديا من انتشار الخبر في الدول الأوروبية قرر التكتم على الوضع[1]،

وفي فيفري 1076هـ/1665م قرر "دوبوفور "أن ينتقم منهم بسبب الخسارة التي حلت بهم فشن غارات على بواخر الرياس في حلق الواد والجزائر وشرشال واستولى على ثلاثة أخرى و13مدفعا كل هذا جاء كرد فعل على خسارته[2].

## 1-1معاهدة السلم والتجارة 1077هـ/1666م:

أدرك "لويس الرابع عشر Louis XIV الهزيمة التي تلقاها في الحملة التي قادها "الدوق دوبوفور"على مدينة جيجل من سنة1075هـ/1664م، وبعد الصراع الحاد ضد دول الغرب البحرية، وفترة الحروب بين الأراضي المنخفضة وانجلترا، أبدى الملك "لويس الرابع عشر" رغبته في تسوية الخلافات مع الجزائر وكسب صداقتها لضرب أعداء الدول الأوروبية[3].

كلف "لويس الرابع عشر" Louis XIV المفوض العام للقوات "تروبيرت "Trubert بأن يتفاوض مع الجزائريين لإبرام اتفاق سلام عن طريق تاجر فرنسي يدعى "جاك أرنود" Jack arnod الذي لعب دور المبعوث غير الرسمي لإقناع الحاكم "علي آغا" على وقف الحرب ولم يجد "تروبيرت" صعوبة في الوصول للاتفاق معه [4] وتلقى اهتماما من طرف القضية[5] التي انتهت باتفاق يوم 17ماي 1077هـ/1666م وهو الاتفاق الذي أقره وصادق عليه ملك فرنسا في 7سبتمبر

---

(1) عائشة محمة: المرجع السابق ، ص63.

(2) يحي بوعزيز المرجع السابق ، ص81.

(3) جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق، ص95.

(4) علي آغا: تولى الحكم سنة 1075هـ/1665م وقتل سنة 1072هـ/1671م، ينظر محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق،ص 18.

(5) محمد بن سعيدان: المرجع السابق ، ص57.

من نفس السنة، والتي تضمنتها ترتيبات المعاهدات السابقة إضافة على بعض التجديدات عليها فمسألة تفتيش المراكب الفرنسية في البحر هو الموضوع الذي كان مصدرا للخلافات المستمرة بين الطرفين، نظرا لإساءة استعمال التسهيلات التي منحتها الجزائر لهم عندما كانوا ينقلون على متن سفن البضائع وأشخاص دون أخذ ذلك بعين الاعتبار، وفيما إذا كان هؤلاء الرعايا لدول معادية للجزائر أولا، وقيام الجزائر كرد فعل على هذا بتفتيش السفن الفرنسية وأسر الأشخاص الذين كانوا على متنها بالإضافة إلى حجز بضائع الرعايا من أعدائها، كان سببا في النزاعات القائمة بين البلدين.

سعى هذا الاتفاق الأخير في محاولة منه لتجنب هذه المشاكل إلى إقرار التفتيش مرة أخرى مقابل تزويد البحارة الجزائريين بشهادة مستخرجة من القنصلية الفرنسية بالجزائر، تثبت كونهم جزائريين وليسوا من تونس أو طرابلس أو سيلا، إذ أن المراكب والسفن المغربية في هذه الفترة كانت ترفع كلها رايات مماثلة إضافة إلى توحدهم باللغة التي تجمعهم، جعلت من الصعب على الفرنسيين التمييز بين الجزائريين وغيرهم، كما نصت على أن يكون للقنصل حق في الانسحاب إلى أية جهة يختار، مع الرعايا الفرنسيين في حالة حدوث قطيعة بين البلدين ،كما أقر هذا الاتفاق على اطلاق سراح الأسرى من البلدين[1]، وبالإضافة إلى تسهيل الأعمال التجارية، لم يدم هذا الاتفاق مدة طويلة بدون مشاكل ففي سنة 1079هـ/1668م بعد أن ألحق البنادقة أضرارا بأسطول الرياس، جعلهم يستولون على كل ما يجدونه في طريقهم، فاستولى الرياس على التجار الفرنسيين بعد ذلك قام الملك بإرسال "ماركيز دي مارتل" Marquez de martel إلى الجزائر للنظر في القضية، وطلبوا بتصليح الخطأ والمطالبة بالتعويضات اللازمة فوافق الديوان على ذلك[2]، وتم الاتفاق على المعاهدة سنة 1670م وأضيفت إليها عدد من البنود، والتي نصت على أن اعتبار ملاك السفن مسؤولون عن الخسائر التي يلحقها بحارتهم بسفن الطرف الآخر، وتحميل الرياس للمراكب المسؤولة المباشرة في الإعتداءات التي تحدث في البحر ومعاقبتهم على ذلك معاقبة جسدية، كما نصت وأكدت المعاهدة

(1) جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق، ص98.

(2) صالح عباد: المرجع السابق، ص 131.

على قضية عدم جواز أسر واسترقاق أي فرنسي، أي صورة أخذ عليها، ونفس المعاملة يحظى بها الأسرى الجزائريون في فرنسا[1].

## 2-حملة دوكين Duquesne الأولى 1093هـ/1682م:

بعد النجاحات التي عرفتها فرنسا في حروبها ضد الإسبان والهولنديين، في سيراكوزا بصقلية وشواطئ إيطاليا جعلها تقرر استعمال القوة ضد الجزائر لتصبح سيدة الموقف في البحر المتوسط[2]، ففي عهد الداي أبرم الهولنديون معاهدة مع الجزائر بتاريخ 1092هـ/1681م، طبقا للشروط التي اشترطتها الدولة الجزائرية، ومن ضمنها: التعهد بتزويد الجزائر بالمدافع وكل مايلزمها من العتاد الحربي والالتزام بالتجديد كل سنة[3]، و كما قامت بريطانيا هي الأخرى بعقد معاهدة يوم2 أبريل 1093هـ/1682م[4] التزمت فيها أيضا بتزويد الجزائر بالعتاد الحربي ومن تم فلا سبيل امام لويس الرابع عشر إلا ان أن يغير سياسته اتجاه الجزائر فقرر حينئذ حرق وتذمير المدينة .

جهزت فرنسا حملة عسكرية بقيادة الأميرال "دوكين"Duquesne على رأس أسطول عظيم سنة1092هـ/1682م متوجهة إلى الجزائر لتخريب المدينة على آخرها، وقد كان الفرنسيون معتمدون على سلاح جديد وهو مدفع الهاون[5]، وفي يوم 25جويلية نزل دوكين أمام مدينة شرشال التي فجرها ودمرها خلال ساعات وأحرق سفينتان، وفي اليوم 29 من شهر جويلية أعطى أمرا بقصف الجزائر العاصمة التي تكون الأسطولها الجزائري فيها من 15 قادسة و11 باخرة وحارقتان و5قاذفات قنابل وغاليوطات مجهزة بمدافع للتفجير، استمرت ضمن الميناء مدة 15 يوما [6]، ومع ذلك فإن القصف

---

(1) جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق أص100.

(2) يحي بوعزيز: المرجع السابق ، ص84.

(3) مبارك الميلي: المرجع السابق ، ص186.

(4) شارل وليام: **مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر( 1816م – 1824م)**، تق: سماعيل العربي، ش، و، ن، ت، الجزائر 1982، ص 41.

(5) مدفع الهاون: هو مدفع اخترعه رينود ديليكاغاري، يطلق قذيفة ضخمة من المتفجرات على مسافة 1350م ينظر: جون وولف، المرجع السابق، ص،343.

(6)D Grammont: op،cit, p 248-249.

بالقنابل التي تزن كل واحدة منهما اثني عشرة وخمسة عشر قنطارا، التي تسببت في خسائر جسيمة وهدم أكثر من 500 مسكن بالإضافة إلى عدد من المساجد والحمامات[1].

أثناء هذا القصف كان الأب "لوفاشي" ضحية غضب الجزائريين الذين قاموا من أجل الإنتقام لأنفسهم من الخسائر التي تكبدوها عن طريق ربطه بفوهة المدفع وقدفوا به سفينة دوكين.[2]

رغم الخسائر التي ألحقتها هذه القذائف فإن القوات الجزائرية تصدت لها بكل قوة واستطاعت أن تلحق بجيش العدو خسائر كبيرة، مات من الملاعين الكثير واضطرت القوات الفرنسية إلى الإنسحاب[3].

أقلع الأسطول من ميناء طولون في 6 ماي مع عشرون باخرة وحارقتان و7 قاذفات و30 قارب بالإضافة إلى 16 قادسية انضمت إليهم بعدما خلف وراءه أضرارا طفيفة في ميناء الجزائر وبنيان المدينة[4]، وقد كلفت هذه الغزوة الفرنسيين ميزانية ضخمة دون أن يحوزا على أية نتيجة وهذا ما دفع "ب لويس الرابعLouis XVI عشر أن يؤمر بغزو الجزائر مرة أخرى ويمحو عار الفشل، ويغسل لطخة الخسران[5].

## 3-حملة دوكين Duquesne الثانية 1094هـ/1683م:

لم تحقق هذه الحملة ما كانت تهدف إليه ففي أواخر شهر جوان من سنة 1094هـ-1683م فارق الأسطول الفرنسي طولون صوب ميناء الجزائر وفي طريقه على مقربة ميناء الجزائر انضمت إليه 5 مراكب حربية تحت قيادة "لوماركيز دامفرفيل"[6]، وفي 28 جوان من نفس السنة وصل الأسطول

---

(1) جون وولف: المرجع السابق ، ص345.

2Al Bert Devoulx : **Les archives du consulat générale de France à Alger**، Batide Alger، 1870، P8.

(3) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص،87.

(4) D.Grammont : histoir : op، cit،p 250.

(5) محمد بن ميمون الجزائري: المصدر السابق، ص 19.

(6) نفسه، ص 20.

الجزائري إلى شواطئ الجزائر، ثم ما لبث أن شرع في تفجير قنبلة الميناء والمدينة فأحدثت أضرار جسيمة[1]،وسجل التلمساني نتائج احداث هذا القصف كما يلي: ففي الليلة الأولى من رجب الفرد رموا قدر ستين قنبلة وفي الليلة الثانية منه قدفوا في البلاد وفي المرسى حوالي مائة وعشرين قنبلة، وفي هاتين الليلتين لم يصب أحد من المسلمين بالقنابل ولكن بمدافع الأبراج مات كثير من النصارى، وسقطت في الليلة الثانية القنبلتان في دار الحاكم بابا حسن عند باب الجزيرة وانهار منها عمودان في تلك الدار.[2]

أثر هذا القصف الذي أفزع السكان لما خلفته من خسائر في الأرواح والممتلكات والاضطرابات الخطيرة التي أعقبتها ذهاب الأهالي إلى الداي طالبين منهم تسوية الخلاف، وتحت ضغط الأهالي رضي الداي بابا حسن الذي رافضا لأي تفاوض بفتح باب التفاوض، واستطاع قائد الحملة أن يفرض شروط مجحفة على الداي بابا حسين "ولكن صالح معكم إذا أعطيتموني جميع ما عندكم من أسرى الفرنسيين ومصروف العمارة وهي ثلاثة مائة ريال متاع الميزان وكان عدد أسرى الفرنسيين الذين عند الجزائر حينئذ خمسمائة وخمسون أسير وأصلح بابا حسن مع الفرنسيين على هذا الشرط"، وليضفي "لويس الرابع عشر"Loui XIV على نفسه أبهى الانتصار بعث إلى دوكين برسالة من جملة ماتضمنته ...."أرفض إدراج أي بند يتعلق بإطلاق سراح جميع الأسرى الجزائريين بل يجب التأكيد لديهم لإرسال بعثة تقدم لهم إعتدار".

ووضح الداي لهذه الشروط رغم معارضة مختلف الفئات فسلم مائة وخمسين أسيرا فرنسيا لقائد الحملة في هذه الأثناء استطاع حاجي حسن الملقب "بميزومورتو" وهو أحد رهائن المفاوضات أن يفلت من يد العدو وبعدما وعده بتسوية الخلاف وإنهاء الحرب في بضع ساعات لم تتخذها وقرر مواصلة الحرب ضد فرنسا فكان يجوب شوارع المدينة حاثا الأهالي على تصدي العدو.

---

(1) عائشة غطاس: المرجع السابق ، ص 88.

(2) الجدير بن رقية التلمساني **الزهرة النائرة في ما جرى في الجزائر حيث أغارت عليها جنود الكفرة** ، تح خير الدين سعيدون الجزائري ،أوراق ثقافية للنشر و التوزيع ،ط1،الجزائر،2007 ،ص21.

أمام هدا التحدي قرر المسؤول تدمير المدينة فقصفها بإثني عشر قنبلة ورغم ما خلفته هذه القنابل من خسائر رهيبة دافع السكان بكل بسالة و رفضوا الصلح مع فرنسا[1]وكتب القنصل الإنجليزي "ريكوت"Recot وأورد فيه نتائج القصف : قدر عدد الدكاكين والمنازل التي هدمت بثمانمائة، فقد وضح الداي الجديد الحاج حسين "ميزومورتو" رغم الخسائر التي ألحقت بالمدينة فإن الحكومة الجزائرية لم تصلب الصلح". [2].

يئست فرنسا من الحرب لأنها سخرت فيها معظم إمكانياتها واستعملت أحدث الأسلحة لكنها لم تفسر عن النتائج التي رسمتها لنفسها واضطر لاستدعاء الأميرال "دوكين" واستبداله بالأمير "تروفيل" فأوكلت إليه مهمة التفاوض بل التعجيل به مثلما أكد عليه الملك نفسه: "ستقدم لي خدمة كبيرة إذا تمكنت من عقد الصلح"[3].

## 3-1-معاهدة السلم الأولى 1096هـ-25أفريل 1684م:

بعد رحيل "دوكين" قرر الداي الحاج حسين "ميزومورتو"[4] أن يعمل كل ما في وسعه حتى لا يتجدد مهاجمة المدينة، التي تضررت كثيرا من العمليات السابقة، وكلف "دسولت"Dosault مدير شركة الباستيون من أن يتوسط من أجل التوصل إلى ابرام الصلح لا يكون على غرار صلح دوكين وبأسلوبه وأبلغ "دسولت"[5]Dosault رغبة الداي الى مجلس الدولة الفرنسية الذي رحب بالعرض[6]، فقد كانت مملكة فرنسا في أزمة داخلية فملك الهابسبورغ في إسبانيا قد أعلن الحرب، وكان امبراطور

---

[1] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 89.

[2] جون وولف: المرجع السابق، ص346.

[3] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص90.

[4] ميزومورتو حسين باشا: هو آخر كبار بحارة الإمبراطورية العثمانية، فقد هزم أسطول البندقية أمام جزيرة سقيز، وفي سنة 1694م أصبح قائدا للأسطول العثماني ينظر: عزيز سامح التر، المرجع السابق، ص 431.

[5] دوسولت: اسمه دونيس دوسلت حاكم معقل ومتجر الامتيازي لفرنسا .ينظر : أوجان بلانتي، **مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1700-**1579 ،تر: إسلامية بن داود وقوشام حفيظة، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر ،2013،ج3، ص23

[6] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 86.

الهابسبورغ في ألمانيا أيضا يناقش ما إذا كان سيحارب فرنسا في الغرب أو في الدولة العثمانية في الجنوب الشرقي، وأمام هذه الأوضاع قررت الحكومة الفرنسية أن تتبع سياسة معتدلة نحو جماعة التجارة في الجزائر

وفي الخامس من يناير 1096هـ-1684م كتب "الماركيز دامفروفيل" Marquis d'Amfreufill وزير الشؤون البحرية إلى أمير "تروفيل"[1] بأن الوضع الحالي (أي الحرب ضد إسبانيا) يجعل من الضرورة القصوى عقد معاهدة مع الجزائر، ونتيجة لذلك وصل أمير"تروفيل" إلى الجزائر في يوم الثاني من أفريل سنة 1684م مرفوقا بمبعوث من السلطان العثماني، بمهمة يوضح فيها بأن فرنسا والدولة العثمانية على وفاق تام، وأن السلطان يرغب أن تكون الإيالة الجزائرية صديقة مع الفرنسيين وكان "تروفيل" مرنا في المفاوضات بقدر ما كان دوكين يتصرف بخشونة شديدة.

وخلال عشرين يوم من المفاوضات تم اتفاق على عقد معاهدة ستدوم مئة سنة بتاريخ 25 أفريل 1684م وهي بمثابة معاهدة السلم المئوي الأولى وتضمنت 29 بندا، وقد نصت على تبادل الأسرى وحللت القناصل من أي قروض سيئة، وحددت طريقة المرور، وأكدت على الخصوص ما جاء في المعاهدات الفرنسية الجزائرية السابقة[2].

لقد أثبت هذه المعاهدة على عدد من الترتيبات التي تضمنت ما يلي:

-البند الأول: التزام الطرفان بإطلاق سراح أسرى كل من البلدين حسب القوائم التي سيتم تبادل بينهما.

-البند الثاني: تعهد مدير الباستيون من جهته بنقل الأسرى الجزائريين من فرنسا إلى ميناء الجزائر، ويتم تبادلهم رجلا برجل من الأسرى الفرنسيين.

---

[1]تروفيل: نائب آميرال فرنسا ينظر: أوجان بلانتي، المصدر السابق،ج2 ص، 241.

[2]جون وولف: المرجع السابق، ص، ص34،348.

-البند الثالث : اتفق على فدية هؤلاء بمبلغ ثلاثمائة جنية تورنوا فرنسي عن كل أسير مهما كان المبلغ الذي اشترى به[1].

– البند الرابع: الذي ينص للوصول إلى السلم المعني اتفق الطرفان على حرية شراء الأرقاء دون تميز بينهم[2]

– البند السادس: الذي نص على أن تعامل البواخر الحربية والتجارية سواء التابعة لفرنسا أو الجزائر بنفس المعاملة في كل الموانئ ومراسي البلدين، وأن تمنح جميع أنواع مساعدات البواخر لبعضها متى احتاجت لذلك[3].

– البند الثامن: الذي ينص على أن تستقبل السفن الحربية والتجارية لكلا البلدين على السواء وفي الموانئ وتعطى لها كل أنواع المساعدة[4].

– البند السابع العشر: يحق لامبراطور فرنسا أن يستمر في إقامة قنصلية بالجزائر لتساعد التجار الفرنسيين في كل ما يحتاجون إليه[5].

– البند العشرين: يرخص للقنصل الفرنسي المعين باختيار مترجم وسمسار، وله كامل الحرية في زيادة السفن الراسية في الميناء والعودة كلما أراد ذلك.

– البند الثاني والعشرين: لا يلزم القنصل المعني بتسديد ديون التجار الفرنسيين ما لم يتهد بذلك كتابة.

---

(1) جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق، ص115.

(2) جمال قنان: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500م-1830م)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص158.

(3) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص145.

(4) جمال قنان: **نصوص ووثائق**، المرجع السابق ،ص159.

(5) يحي بوعزيز: المرجع السابق ، ص147.

البند الثالث والعشرين: يعفى القنصل من أية ضريبة على المواد التموينية وعلى السلع الضرورية لاستهلاكه[1].

وبعد ابرام معاهدة الصلح قرر ارسال بعثة الى فرنسا مكونة من اثني عشر عضوا مع مترجمين تحت رئاسة الحاج "جعفر آغا"، عضو الديوان لمقابلة ملك فرنسا والتعبير له عن رغبة الجزائر الصادقة في المحافظة على أواصر السلم المبرم بين الطرفين وعلى الاجماع الذي حظي به الصلح الجديد من طرف ذوي الحل والعقد في الجزائر وحرصهم على احترامه والالتزام ببنوده بكل اخلاص وصدق وعلى المبعوث الجزائري التأكيد لملك فرنسا بأن الرعايا الجزائريين سوف يحترمون هذا الاتفاق بكل جزئياته وتفاصيله، وعليه أن يعبر عن الأمل في أن يرى رعايا ملك فرنسا مظهرين نفس الحرص ونفس الرغبة في احترامه.

كان لهذه معاهدة أثرا طيبا على العلاقات بين البلدين ولو لمدة قليلة[2]، وحظيت السفارة باستقبال الملك في 4جويلية 1684م، بحيث تبادل الطرفان أثناء هذا اللقاء الهدايا فقدمت البعثة إلى "لويس الرابع عشر" Louis XIV إثني عشر فارسا من أجود الخيول[3] وتسلمت بالمقابل ذلك ثلاث بنادق وثلاث مسدسات وسيفا مزركشا بالأحجار الكريمة وثياب فاخرة ومطرزات، وساعة ذات ستة عناقيد واثني عشر ميدالية ذهبية وست زرابي فاخرة[4]، كما جاءت هذه البعثة بأربعمائة أسير، سمحت هذه المعاهدة لفرنسا من توجه جهودها ضد اسبانيا وسعى كولبيرا إلى توطيد علاقاته بالجزائر، فاقترح عليها أن يمد بكل ما تحتاج إليه، إذ ما قطعت علاقاته مع انجليز[5].

---

(1) جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق ص 356-357.

(2) جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق ص 119.

(3) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 91.

(4) وليام سبنسر: المرجع السابق ، ص 210.

(5) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 91.

وفي ديسمبر 1684م ذهب "محمد افندي" إلى حاملا معه 12 حصانا عربيا كهدية للملك الفرنسي من طرف الداي و15 أسير أوروبيا وطلب بالمقابل اطلاق سراح باقي الأسرى المسلمين في فرنسا، وفي شهر ماي 1686م عاد "وتروفيل" إلى الجزائر وصحب معه هدايا للداي "حسين" والديوان منها مركب بحري مزود باثني عشر مدفعا و75مسلما تما تبادلهما بأسرى مسيحيين ولكن لم تنجح المعاهدة من أجل في إقامة السلم بين البلدين وتعكرت الأحوال وأعلنت فرنسا الحرب على الجزائر[1].

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص87.

## 4-حملة ميشال ديستري 26جويلية1098هـ/1688م:

لم تنته ثلاث سنوات على معاهدة السلام بين الجزائر وفرنسا، وعاد التوتر من جديد[1].استعدت فرنسا لإعلان الحرب ضد الجزائر بحجة سماح الحكومة الجزائرية ببيع غنيمة فرنسية من طرف أحد بحارة مدينة سيلا[2].

ويظهر جليا أن هذا الخلاف كان من السهل تجاوزه دون اللجوء إلى القوة، وانطلق "ميشال ديستري"[3]Michelle Distriy على رأس حملة عسكرية قوامها 44 عمارة و8باخرات و8وقادسة من أجل تخريب المدينة[4]، استغرق القصف نحو 26 يوما فبلغ عدد القنابل 10آلاف قنبلة أصابت مختلف المنشآت من ثكنات ومنازل ومساجد، حيث بلغت 9آلاف و200، ونظرا لهذه الخسائر الجسيمة التي وصفها "كول" Cole وهو (تاجر انجليزي مقيم بالجزائر) قائلا: "إن عشرين سنة لن تجعل مدينتكم جميلة مثل جمالها السابق"[5].

ذهب ضحية هذه الحرب عدد كبير، فبعد أن قتل الجزائريين ثلاث فرنسيين رد "ديستري"Distry بقتل ثلاث جزائريين وقضت الجزائر على سبعة فرنسيين، فردت فرنسا على هذا بقتل ثمانية عشر جزائري من بينهم "رياسين"[6].

أراد الجزائريون الإنتقام من جماعة الفرنسيين التي كانت تحت سلطتهم، فوضعوا حوالي أربعين شخصا منهم في أفواه مدافعهم وضربوا بهم الأسطول الفرنسي ومن بين هؤلاء الأربعين القنصل

---

[1] عائشة غطاس المرجع السابق ، ص 92.

[2] Pierre Gan Champ : **Le Marechal Destrée Devant Alger**. In R-T.1918.p288

[3]ميشال ديستري: نائب آميرال فرنسا، ونائب ملك أمريكا، قائد القوات البحرية لإمبراطور فرنسا ينظر: أوجان بلانتي: المصدر السابق، ج2،ص45.

[4] Moulay Belhamissi : op‹cit‹T2‹ p 58.

[5] جون وولف: المرجع السابق، ص354.

[6] عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 94.

الفرنسي "بيول" Biolle ولكن "ميشال" Michelle كان رده أشد قساوة وذلك أنه ذبح سبعة عشر من الرعايا الأتراك ووضع جثثهم في ميناء الجزائر[1].

إن هذه الحرب رغم الخسائر التي نجمت عنها في مختلف المجالات على الجانب الفرنسي والجزائري، لم يتمكن منها "لويس الرابع عشر"Louis XIV من املاء شروطه على الحكومة الجزائرية مثلما كان يزعم بل الأكثر من ذلك نزل عند رغبة الجزائريين فالتزم بتعويض سفينة أحد الرياس وتقديم العتاد الحربي،كما تعهد بتقديم تسعة آلاف قنبلة و4 مدافع[2]، فـ"لويس الرابع عشر" أعلن الحرب ضد الجزائر لكنه وجد نفسه عاجزا عن التصدي للبحرية الجزائرية وعن تمويل الحرب[3]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخوف المجلس الملكي من أن تفقد فرنسا كل تجارتها من الشرق وتستولي عليها انجلترا[4].

انتهى هذا القصف بإبرام معاهدة الصلح في 24 من شهر سبتمبر، وقد جسدت في 31 بندا تناولت فيه مختلف النزاعات القائمة بين البلدين، فأوفد "الداي شعبان" مبعوثا عن البلاط الفرنسي وهو "محمد الأمين" لتسوية الخلاف واسترجاع الأسرى الجزائريين وتبادل الهدايا رغم ابرام معاهدة 1689م[5].

---

(1) محمد بن ميمون الجزائري: المصدر السابق، ص 22.

(2) جون وولف: المرجع السابق ، ص 355.

(3) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 95.

(4) صالح عباد: المرجع السابق، ص144.

(5) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 96.

## 5-معاهدة السلم المئوي1101هـ- 24سبتمبر 1689م[1]:

لقد سبقت هذه المعاهدة حملة "الماريشال ديستري" Michelle Distry على مدينة الجزائر، الذي انسحب بناء على أوامر الملك الذي كان يحضر لغزو منطقة الراين[2]، هذه الحرب كلفت فرنسا الكثير حيث هزت تجارتها وأتعبت أسطولها، وكان الملك في حاجة إلى كل قوته من أجل مواجهة خصم آخر فاختار التفاوض مع الجزائر[3]، حضر "مارسيل" إلى الجزائر في شهر سبتمبر 1101هـ-1689م في مهمة سرية وأمضى معاهدة سلم جديدة مع الجزائر نصت على تطبيق معاهدة "تروفيل" السابقة مع ادخال بعض التعديلات عليها، فأوفد الداي "شعبان"[4] مبعوثا للبلاط الفرنسي وهو "محمد الأمين" لتسوية الخلاف[5].

### 5-1ترتيبات المعاهدة:

لم تدخل هذه المعاهدات تغييرات جوهرية على ترتيبات معاهدة سنة 1684م إلا فيما يتعلق بقضية الأسرى، فبعد الأخذ والرد، اتفق الطرفان على تسوية المسألة بالكيفية التالية :وهي حرية شراء الأسرى بدون تمييز بالنسبة لكل من الطرفين، ماعدا تجارة سفينتين جزائريتين فقد تم التنصيص بخصوصهما على أن يتم شراء كل واحد من عساكر الأوجاق[6] بمائة وخمسين قرشا والتجارة الآخرين، بمائة قرش وفي مقابل ذلك فإن السلطات الجزائرية سترد عددا مماثلا من الأسرى الفرنسيين بنفس السعر الأخير وعلى كل واحد منهم أي مائة قرش، ومما يلاحظ بخصوص هذا الترتيب هو أن قضية الأسرى لايزال يحيطها الغموض، ذلك أن الطرفين لم يلتزما برد أسرى بعضهما البعض وإنما تعهدا بكونهما سيسمحان بذلك فقط وغير ملزمين بإجبار سادة الأسرى بقبول افتدائهم، وإذا ما

---

[1] ينظر: الى الملحق رقم 02.

[2] عائشة محمة: المرجع السابق ، ص 84.

[3] Moulay Belhamissi : op , cit,T2، p 60.

[4] الداي شعبان: هو أحد رياس البحر وكبار المحاربين، حاكم الجزائر من1695/1698م .ينظر: أبو قاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في التاريخ الجزائر الحديث**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج2، ص،321.

[5] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص، 89.

[6] الأوجاق: هم فرق من العساكر في الجيش الانكشاري، ينظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص 42.

أخذنا بعين الاعتبار عدم توفر المعلومات لدى السلطات الجزائرية حول الأسرى وأماكن تواجدهم في المدن الفرنسية وانعدام وجود هيئات مختصة في عملية افتدائهم وتتبع ظروفهم في الأسر كما هو الشأن بالنسبة للفرنسيين، فإننا ندرك أن الجانب الجزائري هو الذي أضاع حقه بقبول صيغة هذا البند بهذه الكيفية المبهمة.

فإلى جانب كون الجزائر لها ممثلون دائمون في فرنسا، فحتى القنصل الذي كان من المفروض أن يستقر في مرسيليا، فإنه ولحد الآن لا يوجد ما يدل على أنه باشر عمله في هذه المدينة، وحتى لو وجد قنصل في مرسيليا فإن ذلك لا يكفي لتغطية المعلومات الضرورية حول قضية الأسرى وتتبع أحوالهم إذ أن هؤلاء كانوا موزعين على الموانئ الفرنسية المتوسطية[1].

أما بالنسبة للجانب الفرنسي فبالإضافة إلى القنصل الذي كان من مهامه الأساسية تتبع حالة الأسرى الفرنسيين في البلاد، نجد في الجزائر ثلاثة هيئات دينية إثنان منهما مهتمتان أساسا تتبع حالة الأسرى المسيحيين وتقديم المساعدة لهم تحت مختلف الأشكال بما فيها تنظيم حملات جمع التبرعات في الأقطار الأوروبية لافتدائهم، إلى جانب المندوبية البابوية، وسوف توفر فرنسا لنفسها ظروفا أفضل لتتبع حالة أسراها ووضعيتهم عندما تدرج في هذه المعاهدة، مبدأ اعتبار رجال الدين المستقرين في الجزائر بمن فيهم المندوب البابوي من جملة رعاياها وتحت حماية قنصلها في هذه البلاد.

وفي المقابل فإننا لا نجد أية هيئة جزائرية أو إسلامية موازية لهذه الهيئات المسيحية تعمل في البلدان الأوروبية لفائدة الأسرى المسلمين بها، واعتبارا لهذه الوضعية فإن الجزائر لم تكن مؤهلة لأن تستغل هذه التسوية بخصوص الأسرى لصالحها. وهذا ما سوف يتبين بعد وقت قليل من توقيع هذه المعاهدة والذي سيشكل عقبة أخرى في تثبيت دعائم الصلح الجديد.

وبخصوص حرمة المياه الإقليمية فإن المبعوث الفرنسي نجح في الإبقاء على ترتيبات هذا البند كما كان مدرجا في معاهدة 1684م، ولم تسجل الجزائر حقها في مبدأ المعاملة بالمثل بهذا الخصوص

[1] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق، ص142.

والذي كان قد أثير في المراسلات السابقة في هذه القطيعة الأخيرة، والذي رأينا أن الفرنسيين كانوا على استعداد لقبوله في الحالة القصوى نظرا لأهمية ذلك بالنسبة لتجارتهم مع البلدان الأوروبية المتوسطة من جهة، وحفاظ على سمعتهم من جهة أخرى.

والنقطة الشائكة التي أوضحتها هذه المعاهدة ، واضعة بذلك حدا للنزاع شبه الدائم ومصدر قلق للعلاقات بين البلدين منذ وقت طويل، وهو المتعلق بكيفية معاملة الرعايا الفرنسيين الذين يعملون كمرتزقة تحت راية دول أجنبية معادية للجزائر، لقد وافقت فرنسا على أن يتم معاملة هؤلاء كما يعامل الأعداء سواء بسواء، في نفس الوقت الذي تعهد الطرفان باحترام رعايا بعضهما البعض من غير هذا الصنف، كما أبقى على البند الذي تعهدت فيه الجزائر بعدم السماح لرعاياها بالعمل تحت راية دولة معادية لفرنسا ومنح حق اللجوء إلى موانئها لأعداء هذه الأخيرة، اتفق الطرفان على عدد من الترتيبات الأخرى أبقيت سرا ولم تندرج ضمن ترتيبات المعاهدة[1].

كانت الظروف التي أحاطت بهذه المفاوضات التي لم تكن علنية ولم تجر على ما جرت به العادة بحضور وتحت اشراف أعضاء الديوان، بل عمد الحاج "حسين باشا" الى استقبال المبعوث الفرنسي على انفراد والتفاوض معه بمفرده، وبالرغم ما نلاحظه بكون الطرف الجزائري قد عدل في هذه المعاهدة كفة التوازن بين الطرفين برفضه إدراج العديد من المطالب التي كانت سببا في القطيعة الأخيرة التي حدثت بين الدولتين، إلا أن الرأي العام في المدينة لم يرتح لذلك، إذ أنه في اتجاهه العام كان يرفض مبدأ إقرار سلم مع فرنسا على الأسس التي بنى عليها في معاهدة 1684م، كما أنه لم يقف في كون فرنسا سوف تفي بكل التعهدات التي التزمت بها مع الجزائر إذا أن تجربة السنوات الأخيرة جعلته يشك في ذلك، بإضافة إلى ذلك عمد الحاج "حسين" إلى إخفاء المعاهدة عنده والاحتفاظ بها ولم يسلمها كما جرت العادة لتوضع في خزينة القصبة، وقد أدت هذه الحالة إلى توتر شديد داخل الجزائر، مما دفع إلى هروب الباشا إلى طرابلس، كان الداي "إبراهيم خوجة" غائبا عن

[1] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق، ص142.

العاصمة أثناء هذه الفترة التي حوصرت فيها مدينة وهران، وجرت المفاوضات بدون حضوره ومع ذلك فقد اعتبر شريكا للحاج "حسين" في هذه السياسية مما أجبره هو الآخر على الفرار من البلاد.

لقد قام الديوان بخلع كل من الباشا والداي من منصبهما وأسند تسيير شؤون الدولة إلى "الحاج شعبان" الذي أخذ البيعة بذلك ممن لهم الحل والعقد في البلاد.

لقد بينت المراسلات التي تداولت بهذا الشأن، أنه كان يعاني من ضغط كبير من الرأي العام في مدينة الجزائر بخصوص هذه المسألة، وبدأت شكوك الناس تحوم حول سياسته الفرنسية وأظهرت هذه الشكوك عندما قرر الديوان اشتراك "إبراهيم خوجة" في الحكم معه لإدارة شؤون البلاد بحيث أصبح هناك مسؤولان على رأس دولة الحاج "حسين" الذي أصبح باشا منذ سنة 1687م و"إبراهيم خوجة" عين الداي منذ بداية هذه السنة[1].

بعد ما تم عقد الصلح بين فرنسا والجزائر سنة 1100هـ-1689م أحس الحاج "حسين داي" بعدم القدرة على القيام بمهام الحكم، لأنه بلغ سن العجز، فاختفى من ولاية الجزائر واستخلفه الحاج "شعبان داي" في شهر جانفي سنة 1100هـ-1689م، وبمجرد جلوسه على الحكم أعلن لفرنسا أنه موافق على ما اتفقت عليه الجزائر وفرنسا عند انعقاد الصلح السابق وفي هذه الفترة وقعت اضطرابات بأوروبا فأرادت فرنسا أن تقف الدولة الجزائرية وإلى جانبها، فطلبت من الداي أن يعلن الحرب ضد إنجلترا وهولاندا واستطاع أن يقطع علاقاته مع هولندا[2].

---

(1) جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، ص142.

(2) محمد بن ميمون الجزائري: المصدر السابق، ص 32.

## 5-2-موقف الديوان من المعاهدة 1689م

أمام هذه الوضعية اتخذ الديوان موقفا وسطا وهو عدم رفض الاتفاق مبدئيا في نفس الوقت الذي سعى فيه لتوضيح عدد من القضايا التي يبدوا أنها كانت موضوع اتفاق سري بين الحاج حسين "ميزومورتو" و"مارسيل"[1].

وفي 5جويلية 1102هـ-1690م بعث بها إلى الديوان إلى "لويس الرابع عشر"Louis XIV رسالة أوضح فيها جميع الملابسات التي أحاطت بالمفاوضات الأخيرة مع الباشا "ميزومورتو"، كما تعرض للمباحثات التي أجراها مع مبعوثه "مارسيل" بخصوص هذا الاتفاق، وأكد الديوان رغبته في إقرار السلام الثابت والدائم مع فرنسا، ثم تعرض للظروف التي كان فيها هذا الاتفاق مبينا أن هذه المفاوضات جرت في سرية مما أثار شكوك الديوان حول هذه المعاهدة، مبرزا التناقص الموجود فيما قاله حسين "ميزومورتو"، ويلاحظ الديوان أن هناك بنودا سرية تم الاتفاق عليها كبنود مكملة لهذه المعاهدة وبناءا على هذا تمت دراسة هذه المعاهدة اعتمادا على النسخة الموجودة عند "مارسيل"، وعقدت جلسات مطولة، حيث تم استعراض كل بنود الاتفاق وادخلت التعديلات على بعض منها، كما أكد الديوان في هذه الرسالة أن الاتفاق المعدل يحظى بموافقة الجميع، كما أعلن كونه يرى أنه كشرط مسبق لتنفيذها وصول الخمس السفن إلى الجزائر ، وهذا أن لديها سوابق بعدم الالتزام بالمعاهدات.

كما أرسل "ماركيز دوسانيولي" Marquez de Dsanioli[2] بضرورة إرسال نسخة من المعاهدة التي تم توقيعها مع الباشا، كذلك الرسالة المرفقة بها لأخذ نسخ عنها للاحتفاظ بها في أرشيفات الدولة.

لقد أظهر المبعوث الفرنسي كفاءة عالية ومقدرة كبيرة في اقناع المسؤولين بالبدء في تنفيذ الاتفاق وارسال مبعوث الى فرنسا لتسوية القضايا المعلقة بين البلدين، ولتأكيد حسن النوايا إزاء

(1) محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص 83

(2) ماركيز دوسانيولي: كاتب الدولة لدى القوات البحرية، ينظر:أوجان بلانتي، المصدر السابق،ج2، ص65.

الجزائر قامت السلطات الفرنسية بإطلاق سراح عدد من الأسرى ورد سفينتين، وقد استغل "مارسيل" Marcel هذا الاجراء ليؤكد أن بلاده على استعداد لأن تفي بجميع الالتزامات التي تعهدت بها وبالفعل اقتنعت السلطات الجزائرية، وبدأت في إعداد العدة لإرسال وفد إلى فرنسا في نفس الوقت الذي بدأت فيه عملية تبادل الأسرى بين الطرفين، لكن ما وقع في الميناء أجبر السلطات على تجميد تنفيذ عملية استبدال الأسرى وتأجيل إرسال مبعوثها إلى البلاد الفرنسية لتسوية القضايا (الخلافات) الواقعة بين البلدين[1].

## 5-3سفارة الحاج محمد الأمين إلى فرنسا

لتوفير أسباب النجاح للمهمة التي ستستند للمبعوث الذي سيوفد إلى فرنسا، عمد الداي "شعبان" إلى اختيار شخص ذو كفاءة عالية ومعرفة دقيقة بالجزئيات وتفاصيل العلاقات الجزائرية الفرنسية ف"محمد الأمين" الذي اختير للقيام بهذه المهمة هو الذي حرر المعاهدة الأخيرة التي أبرمت بين الحاج "حسين" والمبعوث الفرنسي "مارسيل"، ذلك أنه شب وتربى في البلاط العثماني وقد اشتغل فترة من الزمن وظيفة حافظ سجلات الدولة في القسطنطينية والتحق مؤخرا بالجزائر 1689م ليصبح من كتاب الديوان البارزين، وقد اشتهر على ما يبدو بخطه الديواني الرائع بأسلوبه وبلاغته في الكتابة التي تعتمد على الإطناب والتبجيل والتعظيم للمخاطب.

لقد زود هذا المبعوث برسائل من الديوان ومن الداي إلى كل من "لويس الرابع عشر " Louis XIV و الى "دوفوفري"[2] Dufoufry كما منح تفويضا مطلقا لتسوية كل القضايا وأولها قضية الأسرى التي طرحت في هاتين الرسالتين بكل إلحاح، ففي الرسالة التي وجهها الداي شعبان إلى "لويس الرابع عشر"Louis XIV أبرز هذه المسألة على أساس أنها النقطة الجوهرية التي أثرت على العلاقات بين الطرفين منذ وقت طويل، (نؤكد لجلالتكم أن السبب الرئيسي الذي من أجله لم تستمر

---

(1) جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق، ص،ص144،145.

(2) دو فوفري: كاتب الدولة البحرية والمدير المقتصد للقوات البحرية بطولون، ينظر: أوجان بلانتي، المصدر السابق، ج2،ص21

معاهدة السلم التي أبرمت بيننا في الماضي طويلا هو كون جلالتكم أعطى أوامرا عدة مرات لإطلاق سراح الأسرى الجزائريين، لكن الموظفين الذين كانوا يشرفون على شؤون الأسرى في ذلك الوقت لم يسيروا سيرة حسنة مع مبعوثينا الذين أرسلوا لهذا الغرض، بحيث أنه بقى عدد كبير من رجالنا منذ ذلك الوقت في حالة أسر بائسة وردوا إلينا بدلهم أسرى من الأجانب و ليسوا من الجزائر أما الذين طالبنا بهم فقد شد وثاقهم أكثر بالرغم من أنكم أعطيتم أوامركم بتسريحهم ولكنهم رفضوا ردهم إلينا، هذا هو السبب في وجود عدد من الجزائريين أصدقائكم يرزحون في الأغلال منذ خمسة وعشرين سنة في حالة بؤس شديدة، فالوضع الذي وجدنا فيه أنفسنا أمامه في عدم قدرتنا على تحريرهم بالرغم من إثارتنا لهذا الموضوع باستمرار ملئنا أسى ووصلنا إلى حالة تشبه اليأس، وهذا هو السبب الرئيسي الذي من أجله تعثرت معاهدات السلم المختلفة ولم تحترم كما كان يجب أن تكون، إذا كان جلالتكم يرغب في أن نكون دائما وإلى الأبد ثابتين ومتشبثين بخدمته، أصدقاء أصدقائه وأعداء أعدائه ونحترم بكل دقة وإلى آخر الدهر بنود المعاهدة التي أقسمنا عليها، فلتأمروا يا مولاي وكإكرام خاص تقدمونه إلينا بإطلاق سراح جميع الجزائريين الذين تم أسرهم منذ خمسة وعشرين سنة وإرسالهم إلى هذه البلاد) [1].

وفي رسالة وجهها إلى "محمد الأمين" بتاريخ 9ديسمبر1690م، وبعد أن وجه العتاب إليه بكونه قد اشتكى كثيرا من المعاملة التي لقيها وأنه بالعكس قد عوامل أحسن مما عومل به أي مبعوث جزائري زار فرنسا في الماضي، كما أنه عبر في هذه الرسالة عن عدم فهمه للموقف الذي اتخذه السفير برفضه المصادقة على المعاهدة المبرمة في الجزائر في العام الماضي، وأنه سيشتكيه إلى الداي إذا ما سافر ولم يقم بإنجاز هذا الاجراء الذي يعتبره في كل الأحوال مجرد إجراء شكلي إذ أن عدم القيام به سوف لن يثنيه عن إعطاء أوامر للموظفين بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وبخصوص المطالب التي أدرجت في مذكرة الديوان فإن الوزير الفرنسي أخبره بكونه قد أعطى الأوامر للموظفين بتنفيذ إطلاق

[1] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق، ص، ص148،149.

سراح كل الأسرى الذين تم التنصيص عليهم في المعاهدة وسوف يصحب معه في عودته إلى الجزائر من يجده منهم في مرسيليا والباقي سيتم إرسالهم إلى الجزائر تباعا .

أما بالنسبة للأسرى الآخرين فما عليه إلا أن يتصل بوكلاء الأجفان للاتفاق معهم حول سعر شرائهم، وأن الملك سيعطى الأوامر بتنفيذ ذلك بمجرد حصول هذا الاتفاق، كما تعهد كاتب الدولة برد المركب الخمسة، وبخصوص الأسرى الذين تم اختطافهم من الميناء فإن "بونشرطران" يقول بأن رباني السفينتين المعنيتين ينفيان نفيا قاطعا حدوث ذلك، بالرغم من هذا حرص على ألا يبقى للديوان أي موضوع يشتكي منه، فقد أقنع الملك بتقديم هدية له في شكل اطلاق سراح ثمانية أسرى بدون فدية ويطلب أن ترسل اليه قائمة بأسماء الذين يرغب في اطلاق سراحهم، وبخصوص تعيين "لومير" قنصلا فإن الوزير احتفظ بالرد على هذه المسألة مؤكدا أن الملك سوف يختار لهذا المنصب من يراه أهلا له ويكون محمل رضا للسلطات الجزائرية أن وضعية "لومير" كأسير سابق في الجزائر تجعله غير مؤهل لتمثيل فرنسا في هذه البلاد[1].

لقد لخص "محمد الأمين" سفارته في تلك المشاكل التي اعترضته وهو عدم وفاء فرنسا لوعودها، وفي رسالة بعث بها إلى "الداي شعبان" بتاريخ 7فبراير 1691م والتي لم تصل لأنها احتجزت من قبل السلطات الفرنسية، بالرغم من ذلك أنه منافي للأعراف الدبلوماسية، ويذكر فيها أن الاستيلاء على قلعة وهران هو أسهل من استعادة أسرى المسلمين من بين أيديهم، أو تحرير أولئك الموجودين في المحيط[2]، وختم "محمد الأمين" رسالته بالتأكيد على ضرورة عدم تسهيل مهمة الفرنسيين لافتداء أسراهم إلا بعد عودته إلى الجزائر[3].

---

(1) محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص 86.

(2) بليل رحمونة: **القناصل والقنصليات الاجنبية في الجزائر العثمانية (1564م – 1830م)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، اشراف: فغرور دحو، جامعة وهران، 2010-2011، ص290.

(3) جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق ،ص 157.

### 5-4- تثبيت السلم:

كل الصعوبات التي تلقاها "محمد الأمين" في فرنسا والقساوة التي عومل بها في هذه البلاد، واكتشاف حقيقة موظفي الفرنسيين، كانت موضوع غضب واحتجاج وتذمر شديد في الجزائر، ففي رسالة مطولة كتبها "الداي شعبان" إلى "لويس الرابع عشر "Louis XIV في يوم 23جويلية 1691م سطر فيها تفاصيل الصعوبات التي واجهت إقرار الصلح وثبيت السلم المبرم بين البلدين، لقد كشف في هذه الرسالة مناورات الطرف الفرنسي والتضليلات التي تقوم بها للتحايل على عدم تطبيق المعاهدة بروحها ونصها، كما كشف من خلال رسالته ازدواج شخصية المبعوثين حيث أنهم يتعهدون ويلتزمون وعند التنفيذ يتحايلون بكل أساليب المراوغة، وركز الداي على هذه النقطة ليبين ضررها وانعكاساتها السلبية على العلاقات بين البلدين، حيث حدد وقائع محددة وبين فيها كذب المبعوث الفرنسي "مارسيل" ودليل على كذب قضية سفينة "والي الرايس" التي جنحت إلى الشواطئ الفرنسية وثم أسر بحارتها وأرسلوا إلى وكالة الأجفان، فالمبعوث الفرنسي كان قد أعلن في الديوان أن السفينة غرقت وأن بعض البحارة من الذين نجوا ماتوا من المرض ولم يبق منهم أحد.

فبمقتضى المعاهدة التي كانت سائرة المفعول قبل القطيعة، كان من المفروض أن يتلقى هؤلاء البحارة كل المساعدة والعون ويرسلون إلى بلادهم هذا الترتيب، التي تم اقراره في المعاهدة الأخيرة سنة 1689م وطالب الديوان بإرجاع كل البحارة دون استثناء ودون دفع أي فدية عنهم، ورد السفينة التي تثبت أنها متواجدة في مرسيليا وفي حالة جيدة، كما تناول الداي القضية السفن الخمس التي كانت من مفروض أن ترد إلى الجزائر حسب الاتفاق الذي تم التوصل اليه بهذا الشأن، حيث بينت كيفية أن موظفي الموانئ الفرنسية احتفظوا بواحدة من هذه السفن الخمس التي هي من صنع الجزائر وفي حالة جيدة ليعطوا بدلها مركبا صغيرا مهترءا لا يتعدى قيمة الأربعمائة قرش، بدعوى أن هذه كانت قد غرقت وعوضت بهذا المركب، كما تطرق إلى كيفية التي تعامل بها كل مبعوث جزائري ومدى استياء الشعب من هذا التصرف وإلى الحالة المزرية التي يعاني منها الأسرى الجزائريين في فرنسا، كما تناول قضية مبعوث الجزائري الذي تم نبش قبره في الليل وإحراق جثته من طرف سكان طولون،

وختم الداي رسالته أن الجزائر ليست ضد أي أحد وأن كل واحد سيد في مملكته وإذا ما أرادت فرنسا شراء واحد من أسراها فما عليها إلا أن تأتي بواحد من أسرى الجزائر (وسوف نفتديه عن طيب خاطر ودون الاضرار بأحد).

لقد كان لهذه الرسالة أثر على المسؤولين الفرنسيين، إذ بعدها مباشرة تلقى مبعوث ملك فرنسا الذي كان مقيما في الجزائر، وهو "دوسولت"Dosault تعليمات صريحة تحثه على إنهاء كل القضايا المعلقة بين الطرفين، وكانت لهذه التعليمات أثرها المباشر في تقدم المباحثات بين "دوسولت" و"الداي شعبان" حول موضوع الأسرى التي سوت مسألة فديتهم بكيفية نهائية، وكذلك بالنسبة للمسائل الأخرى التي كانت موضوع خلاف بين الطرفين، لقد أوجدت هذه التعليمات الجديدة التي أعطيت للمبعوث الفرنسي ارتياحا عميقا لدى الداي والديوان ومكنت من إتمام تشييد صرح السلم بين البلدين مؤكدين بكون الجزائر ستبقى متمسكة بهذا العهد الذي ارتبطت به مع فرنسا وأن تلك هي الرغبة الجميع في هذه البلاد[1].

## 6-لمحة عن العلاقات بين البلدين حتى1695م

نتجت في أواخر عهد "الداي شعبان" بعض الصعوبات؛ بسبب تماطل الفرنسيين في تطبيق بعض المطالب التي تقدمت بها الجزائر من جهة، وبسبب تدخل قنصلهم السافر في تونس وتذكيته لنار الحرب الأهلية الدائرة في هذه البلاد من جهة أخرى. غير أن تدخل "الداي شعبان" هذه المرة كانت له أسباب أخرى أوضحها في رسائله إلى "لويس الرابع عشر"Louis XIV ، وإلى كاتب الدولة "صورهايتد" Sorohaited [2] في تونس، وتساءل عن موقفه اتجاه ذلك.

وقد بين أن القنصل الفرنسي هو الذي أمده بالسلاح والعتاد مما مكنه من تطويل مدة الحرب ومقتل تسعة آلاف رجل من الطرفين جراء ذلك، كما كان للجزائر عدد من الشكاوى الأخرى تمثلت

---

[1] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، ص 158-159.

[2] صورهايتد: حاكم المتجر الفرنسي بالراس الأسود، ينظر: اوجان بلانتي، المصدر السابق، ج2،ص95.

في استيلاء الفرنسيين على عدد من المراكب التجارية التابعة لرعاياها أو لتجار من اليهود ليفورنة والتي تحمل جوزات جزائرية منحت لهم لغرض تموين البلاد.

لقد عملت السلطات الفرنسية على ترضية الداي بخصوص مراعاة الحياد في تونس، وقررت تفتيش كل السفن الفرنسية التي تخرج من موانئها، كما قدمت ترضيات بخصوص المطالب الأخرى مما أوجد ارتياحها وغبطة لدى المسؤولين في الجزائر.

لم تتأثر هذه العلاقات الحسنة بمقتل الداي شعبان في شهر أوت سنة 1695م، ويبدوا أن السبب في اغتياله عائد إلى رغبته في وجود حملة جديدة ضد تونس لمد يد المساعدة لحليفه محمد بن شكري بعد أن تمكن "محمد باي" من استعادة مدينة تونس وافتكاكها من بين يديه.

استمرت العلاقات بين البلدين في تحسن بالرغم من ظهور مشكلة الأسرى مرة أخرى، وإيفاد مبعوث إلى فرنسا لتسوية هذه القضية.

لقد وقع الاختيار على "سليمان بلوك باشي" [1]، للقيام بهذه المهمة وكان هذا الأخير قد أوفد في سنة 1695م إلى فرنسا من قبل "الداي شعبان" وجاء في سفارته المطالبة باسترداد مركبين كان القراصنة الفرنسيون قد استولوا عليهما وتمت مهمته بنجاح[2].

انتهى الخلاف القائم الذي كان بين الجزائر وفرنسا بتبادل المودة والتهاني، وفي رسالة أخرى المؤرخة في 28سبتمبر 1695م بعث فيها "لويس الرابع عشر"Louis XIV إلى الداي الجديد "الحاج أحمد" يهنئه فيها لإنتخابه دايا على قيادة الجمهورية الجزائرية، يتمنى له فيها كل الخير والبركة. [3].

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال مئة سنة هذه بالاستقرار والتعايش السلمي منذ أن تم تسوية مشكلة الأسرى بكيفية مرضية، لكلا الجانبين وكانت التوترات تجد دائما حلولا، اعتمادا على البنود معاهدة المئوية، التي كرست مبدأ التعامل الند لند، واحترام مصالح كل من الطرفين وكان ذلك عاملا أساسيا في استقرار هذا السلم وترسيخ قواعده.

---

[1] سليمان بلوك باشي: هو مبعوث الديوان إلى البلاط الفرنسي، ينظر: أوجان بلانتي، المصدر السابق،ج2، ص، 207.

[2] جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، ص ،ص166 ، 167.

[3] محمد بن سعيدان: **المرجع السابق**، ص 90.

# خـــــــاتمة

الحمد لله الذي يسر لنا إتمام هذا البحث، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

من خلال الجهد المبذول لهذا العمل والتطرق لهذه الدراسة توصلنا إلى النتائج الأتية:

- تميزت العلاقات الجزائرية العثمانية خلال القرن السادس عشر ميلادي بالسلمية وذلك بسبب التحالف العثماني الفرنسي الذي تويج بمعاهدة الامتيازات الأجنبية سنة 1536م، فقد لعبت دورا بارزا في دعم وتدهور الدولة العثمانية، حيث استخدمتها في فترة قوتها كأداة تجارية لتحقيق أهدافها.

- تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال الفترة (1604-1661م) بأبرز المعاهدات التجارية التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا، والتمثيل الدبلوماسي بين البلدين تخللتها بعض التجاوزات من حين لآخر، غير أنها لم تؤثر على استمرارها.

- اتسمت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الفترة الممتدة بين(1664-1689م) بالتوتر والقطيعة، فوجه لويس الرابع عشر حملاته العسكرية لينتقم من الجزائر لكنها باءت بالفشل، ما جعله يضطر الى عقد معاهدة السلم.

- على الرغم من علاقات الصداقة والسلم التي كانت تجمع فرنسا بالجزائر والباب العالي إلا أن ذلك لم يمنعها من الطمع والسيطرة عليها، وبعثت بثلاثة حملات عسكرية بهدف ضرب الجزائر والقضاء على نشاطها البحري وسيطرتها على البحر الأبيض المتوسط الأولى وكان ذلك سنة 1664م أما الثانية سنة 1682م والثالثة سنة 1688م على مدينة الجزائر، باءت كل هذه الحملات بالفشل، مما جعلها تضطر إلى عقد معاهدة السلم سنة1689م.

- تميزت العلاقات الثنائية خلال هذه ال 100 سنة بالإستقرار والتعايش السلمي، منذ أن تمت تسوية مشكلة الأسرى بطريقة مرضية للجانبين، وكانت التوترات تجد دائما حلولا باعتمادها على بنود معاهدة السلم المئوي، والعلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة تعطي لنا صورة عن

تلك الجهود الدبلوماسية المبدولة التي كرست مبدأ التعامل الند لند، إضافة إلى احترام مصالح كلا الطرفين، كل ذلك كان عاملا أساسيا في استقرار هذا السلم وترسيخ قواعده.

-خرجت العلاقات الجزائرية الفرنسية من حالة الاضطراب والمد والجزر الى حالة من الاستقرار والهدوء فأصبحت الركيزة الصلبة التي ارتكزت عليها العلاقات بين البلدين حتى عام1830م.

# الملاحق

## الملحق رقم (01):

جدول يوضح أهم الحملات العسكرية الفرنسية على الجزائر 1664/1688م[1]

| الحملة | تاريخها | قائدها |
|---|---|---|
| دويوفور على جيجل | 22 جويلية 1076هـ/1664م | الدوق دويوفور |
| دوكين الأولى على مدينة الجزائر | 1092هـ/1682م | الأميرال دوكين |
| دوكين الثانية على مدينة الجزائر | 28جوان 1093هـ/1683م | الأميرال دوكين |
| ديستري على مدينة الجزائر | 26 جويلية 1098هـ/1688م | ميشال ديستري |

[1] محمد بن ميمون: **المصدر السابق**، ص:16.

## الملحق رقم (02): أهم البنود التي أبرمتها فرنسا مع الجزائر(1689/1101م) [1].

**– البنـد 01:** إن المعاهـدات المبرمـة بـين الإمبراطـور فرنسـا والسـلاطين، والـتي سـيبرمها مسـتقبلا، سـفير فرنسـا والمبعوث الخاص لدى الباب العالي من أجل السلم وراحة مماليكها، ستحترم وتراعي بدقة وإخلاص بدون إخلال بها من أي الطرفين.

**–البنـد 03:** سيكون هنـاك سـلام بـين إمبراطـور فرنسـا و باشـات الـداي الخاصـين بمدينـة ومملكـة الجزائـر كـديفو ومليس ورعاياهم ويستطيعون المتاجرة في كلا البلدين والتنقل بأمان دون أن تكون قادرا على منعهم لأي سبب وتحت أي ذريعة كانت.[2]

**–البنـد09:** وإذا هوجمـت سـفينة تجاريـة فرنسـية، كانـت راسـية في ميناء مدينـة الجزائـر أو في إحـدى مـوانئ هـذه المملكة من طرف سفن حربية معادية وكان هاته على مرمى مدافع الحصون سوف يدافع عنها وتحمي من طرف مدافع هذه الحصون، وقائد الميناء يلزم السفن المعادية المهاجمة بالسماح للسفينة الفرنسية بالخروج من الميناء، وترك الوقت الكافي لها للإبتعاد، ولن يسمح للسفن المعادية بمطاردتها أثناء ذلك، نفس الالتزام يتعهد به إمبراطور فرنسا بشرط أن لا تقوم السفن الحربية الجزائرية بمهاجمة مراكب أعدائها على مسافة عسرة فراسخ من الشواطئ الفرنسية.

**–الب ند11:** كل الفرنسيين الذين تم أسرهم من طرف أعداء امبراطور فرنسا وسيقوا إلى مدينة الجزائر أو إلى أحد موانئ هذه المملكة، سيطلق سراحهم في الحال بدون حجزهم واسترقاقهم عندما يتم أسرهم من طرف سفن طرابلسية أو تونسية أو غيرها ويساقون إلى الجزائر فإن الباشا داي والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر سيعطون الأوامر لكل الحكام بحجز هؤلاء الأرقاء وتهيئتهم ليتم شرائهم من طرف قنصل فرنسا بأفضل سعر ممكن نفس الإجراء يتبع في فرنسا بالنسبة لرعايا مملكة الجزائر.

**–البند 19:** إذا ما أراد فرنسي أن يتحول إلى تركي (أي مسلم) فإنه لا يقبل طلبه إلا بعد أن يكرر رغبته ثلاث مرات في الأربع والعشرين ساعة والتي خلالها سيودع لدى القنصل ويكون تحت رعايته.

**–البند 31:** إن البنود أعلاه ستثبت ويصادق عليها من طرف امبراطور فرنسا والباشا داي والديوان وأجاق مدينة ومملكة الجزائر للعمل بها واحترامها من طرف رعاياهما لمدة مائة سنة، ولكيلا يتذرع أحد يجهلها فإنها تشهر وتعلق في أي مكان تدعو الحاجة بذلك.

---

[1] جمال قنان: **نصوص ووثاق**...، ص ص: 158-162

[2] Al Bert Devoulx : Op. Cit. P10.

# قائمة المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع باللغة العربية

**القرآن الكريم**

**أ–الوثائق:**

1. بلانتي أوجان: **مرسلات دايات الجزائر الى ملوك ووزراء فرنسا (1579–1700)** تر: إسلامية بن داود وقوشام حفيظة، دار الوعي لنشر والتوزيع، الجزائر ،2003.
2. قنان جمال: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500–1830)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

**ب–المصادر:**

1. ابن ميمون محمد الجزائري: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح: محمد بن عبد الكريم، ش، و، ن، ت، ط2، الجزائر،1981.
2. الجدير بن رقية التلمساني: **الزهر النائرة فيما جرى في الجزائر حيث أغارت عليها جنود الكفرة** تح: خير الدين سعيدون الجزائري، أوراق ثقافية لنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017م
3. دوهسون مرادجه: **نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوهسون أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19م**، تر: فيصل شيخ الأرض، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1942م
4. شارل وليام: مذكرات **وليام شارل قنصل أمريكا في الجزائر 1816–1824**، تق: إسماعيل العربي ش، و، ن، ت، الجزائر، 1982م.

**ت–المراجع**


1. أوزتونا يلماز: **تاريخ الدولة العثمانية، تر**: عدنان محمود سلمان، مؤسسة فيصل للتمويل إسطنبول، مج1 ،1988.
2. إينالجيك خليل: **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار**، تر: محمد الارناؤوط، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 2002م
3. البطريق عبد الحميد ونوار عبد العزيز: **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فينا**، د، ط، دار النهضة العربية، د ط، لبنان 1929م.
4. بوعزيز يحي: **علاقات الجزائر مع دول ومماليك أوربا 1500–1830م**، ديوان المطبوعات الجامعية، د، ط، الجزائر،1985.
5. التر سامح عزيز: الاتراك **العثمانيون في افريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1989.
6. حرب محمد: العثمانيون **في التاريخ والحضارة** بالمركز المصري لدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة 1994
7. سعد الله أبو قاسم: أبحاث وآراء في التاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ج2.
8. سنبسر وليام :الجزائر **في عهد رياس البحر**، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر،2006م.
9. شوجر بيتر: **أوروبا العثمانية في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة** تر: محاصم الدسوتي، دار الثقافة الجديدة، ط1، دب ،1998م
10. الصباغ ليلى: **الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس والسابع عشر**، مؤسسة الرسالة، ط1، ب يروت1989، ج1.

11. الصلابي علي محمد: الدولة **العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الكتاب الحديث، د.ط، د ب،1428هـ-2008م.

12. طقوش محمد سهيل: تاريخ **العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة**، دار النفائس، ط1، بيروت، لبنان، 1434هـ-2013م

13. عباد صالح: **الجزائر خلال الحكم التركي 1830-1514م**، دار هومة، الجزائر، 2012.

14. العزاوي قيس الجواد: **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، الدار العربية، ط2، بيروت، لبنان ،2003.

15. قنان جمال: **معاهدات فرنسا مع الجزائر**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين،2007م.

16. كوندز أحمد آق، أوزتورك سعيد: الدولة **العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب وفقا لبحوث العلمية**، د.ط، إسطنبول 2008.

17. المحامي فريد بك محمد: تاريخ **الدولة العلية العثمانية**، تح: احسان حقي، دار النفائس، ط1، بيروت، لبنان، 1410هـ-1989م.

18. محمد الشناوي عبد العزيز: **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلو مصرية، د ط، القاهرة،2004، ج2.

19. محمود مصطفى نادية: **العصر العثماني من القوة الى الهيمنة الى بداية المسألة الشرقية المعهد** العالمي للفكر الإسلامي، ط1، القاهرة ،1417هـ-1696م

20. الميلي مبارك بن محمد الهلالي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، د.ت.

21. الناصر ادريس: **العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر**، دار الهادي، ط 1، لبنان،2007م

22. نايت بلقاسم مولود بلقاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها الدولية العالمية قبل 1830م**، ج2، دار الأمة، الجزائر 2007م.

23. وولف جون: الجزائر **وأوروبا 1500–1830م**، تر: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة الجزائر،2007.

24. ياغي إسماعيل أحمد: **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1997.

**ث– المقالات والدوريات:**

1. الثقافي يوسف بن رابع: معاهدة **الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام914هـ–1531م** مجلة كلية العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية ع6، الرياض.

2. رجب صابر معد: قراءة **جديدة في الأسباب الحقيقة لضعف الدولة العثمانية** من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي 1520-1798، مجلة جامعة تكريت للعلوم كلية الآداب، قسم التاريخ، ع3، مج20، العراق، آذار، 2013.

3. العريض وليد صبحي: **تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها، مجلة** دراسات العلوم الإنسانية وال اجتماعيةنم24، ع1، الأردن 1997.

4. نايف عبد نايف النجم: **اليهود والامتيازات الأجنبية في بلاد الشام** مجلة آداب الفراهيدي، ع9، قسم التاريخ، كلية التربية جامعة كركوك، كانون الأول 2011م

**ج–الرسائل الجامعية**

1. بن سعيدان محمد: **علاقات الجزائر مع فرنسا(1659.1756/1170.1070م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث، الاشراف: صالح بوسليم، جامعة غرداية، 2011-2012م.

2. رحمونة بليل: **القناصل والقنصليات الأجنبية في الجزائر العثمانية من 1564الى 1830**، لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: فغرور دحوا، جامعة، وهران2010.2011م.

3. غطاس عائشة: **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619.1694)**، مذكرة انيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، الاشراف: مولاي بالحميسي، جامعة الجزائر، 1984-1985م.

4. فتيحة حاج بن فطيمة وسهيلة الحاج: **الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، الاشراف نادية طرشون، جامعة يحي فارس، بالمدية 2014-2015م.

5. لكحل الشيخ: **نشاط وكالة الباستيون وآثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م (1013.1070/1604.1659)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث، اشراف: إبراهيم سعيود، جامعة غرداية، 2012-2013م.

6. محمة عائشة: **الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول حوض الغربي للمتوسط خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، اشراف :عمار بن خروف، جامعة غرداية،2011-2012م.

7. محمود القاري بن ياسر بن عبد العزيز:**دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**،ج1 أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، اشراف: يوسف بن علي الثقافي ،جامعة أم القرى ،المملكة العربية السعودية 2011م.

**د–القواميس والمعاجم:**

1–ابن منظور: **لسان العرب،** دار احياء التراث العربي، ط1، بيروت، 1419هـ–1999م، ج5.

2–الخطيب مصطفى عبد الكريم: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية،** مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت 1996م.

3–صابان سهيل: المعجم **الموسوعي في المصطلحات العثمانية التاريخية،** مكتبة الفهد الوطنية، د ط، الرياض 2000م

**ثانيا: المصادر المراجع باللغة الأجنبية:**

**المصادر:**

1-Pierre Dan R.P : **Histoire de Barbarie et de ses coraires** Pierre Rocolet Impimeur et Libraire ordinaire de Roi Paris1646.

**المراجع:**

1-Devoulx (A) **: Les archives du consulat générale de France à Alger** Batide. Alger 1870.
2-Grammont H.D. De : H**istoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830)**Ernest Leroux Editeur Paris 1887.
3-Moulay Belhamissi : **Histoire De La Marine Algerienne (1516-1860)** édition E.N.A.L. Alger، T2.

**المقالات والدوريات**

1-Pierre Gamchamp : **lemerechal Destéé devant Alger**.in R-A1918.

**الملخص:**

تعالج مذكرتنا الموسومة بعنوان" الأزمات السياسية بين الجزائر وفرنسا خلال القرن السابع عشر ميلادي وأثرها على العلاقة بينهما"، فتناولنا فيها العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد معاهدة الامتياز سنة 1536م، كما تطرقنا إلى العوامل المؤثرة على العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وإلى أهم المعاهدات المبرمة بين البلدين، وأشرنا إلى أهم الحملات الفرنسية والغارات التخريبية التي شنتها فرنسا على الجزائر، وكيف وصلا الطرفان اللذان كانا في حالة اضطراب وتوتر إلى حالة استقرار وتعايش سلمي التي حققته معاهدة السلم المئوي.

**الكلمات المفتاحية:**

معاهدة الامتياز، السلم المئوي، الأزمات السياسية، الحملات العسكرية.

**Abstract:**

Our memo deals with the political crises between Algeria and France during the seventeenth century AD and their impact on the relationship between them ,then we discussed Algerian-french relations after the concessiom treaty in 1536 AD We also touched on the factors affecting relations between Algeria and France and to the most important treations concluded between the two countries as we pointed to the most important french campaigns and sabotage raids France lauched against Algeria,and how the two parties ,which were in a state of war , turmoil and tension, reached a state of stability and peaceful coexistence that was achieved by the centenary peace treaty.

**Key words:**

franchise treaty - centenary scale - political crises-

military campaigns

# فهـــــــــرس المحتويـــــــات

# فهـــــــــرس المحتويـــــــات

الإهداء

كلمة شكر وتقدير

قائمة المختصرات

مقـــــــدمـة.....أ

**الفصل الأول: العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد معاهدة الامتياز سنة (942هـ-1536م)**

تمهيد .....08

1-مفهوم كلمة الامتيازات.....09

1-1لغة:.....09

1-2 اصطلاحا:.....09

2- المسار التاريخي للإمتيازات:.....13

3-أسباب عقد معاهدة الامتياز 1536م.....16

3-1- الأسباب السياسية.....16

3-2 الاسباب الاقتصادية.....18

3-3-الأسباب العسكرية.....19

3-4- الأسباب الدينية.....19

4-معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية 942هـ-1536م.....21

5-آثار الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية.....24

**الفصل الثاني العلاقات الجزائرية الفرنسية بين الانفراج والتوتر (1012هـ-1604م/ 1072هـ-1661م)**


تمهيد..... 27

1-حادثة حصن فرنسا 1012هـ-1604م..... 28

1-1مفاوضات دو بريف 1014هـ-1606م..... 29

2-حادثة سيمون دانسيا1017هـ-1609م..... 30

2-1معاهدة1028هـ-1619م..... 31

3-مجزرة ومذبحة الجزائريين في مرسيليا1029هـ-1620م..... 33

4-البعثات الدبلوماسية للتفاوض..... 35

4-1-مهمة سانسون نابلون سنة1037هـ-1628م..... 35

4-2-مهمة سانسون لوباج 1043هـ-1634م..... 38

5-معاهدة دي كوكيل 1049هـ-1640م..... 39

5-1-خيانة توماس بيك ي1658م..... 41

6-معاهدة استغلال الباستيون 1072هـ-1661م..... 42


**الفصل الثالث : سياسة عهد لويس الرابع عشر على الجزائر (1075هـ-1664م/1107هـ-1695م)**


تمهيد..... 44

1-حملة الدوق دوبوفور على جيجل 23 جويلية 1075هـ/1664م..... 45

1-1معاهدة السلم والتجارة 1077هـ/1666م..... 48

2-حملة دوكين Duquesne الأولى 1093هـ/1682م..... 50

3-حملة دوكين Duquesne الثانية 1094هـ/1683م..... 51

3-1-معاهدة السلم الأولى 1096هـ-25أفريل 1684م.....53
4-حملة ميشال ديستري 26جويلية1098هـ/1688م.....58
5-معاهدة السلم المئوي1101هـ-24سبتمبر 1689م.....60
5-1ترتيبات المعاهدة.....60
5-2-موقف الديوان من المعاهدة 1689م.....64
5-3سفارة الحاج محمد الأمين إلى فرنسا .....65
5-4-تثبيت السلم.....68
6-لمحة عن العلاقات بين البلدين حتى1695م.....69
خـــــاتمة.....72
الملاحق.....75
قائمة المصادر والمراجع.....78
الملخص.....76
فهرس المحتويات.....77